مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التوجهات القانونية لتطوير تجارة العراق النفطية
اسم الكاتب: أ.م. بتول صراوه عبادي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/785
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 08:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ISSN: 2075 - 2024

التوجهات القانونية لتجارة العراق النفطية

Legal trends of Iraqi oil trade

أ. م. د بتول صراوه عبادي
الجامعة المستنصرية/ كلية القانون
Prof. Assist. Batool Sarawa
University of Mustansiriya / Faculty of Law
E-mail: bbkassem5@gmail.com

الملخص

أن العراق كان من أوائل البلدان المنتجة للنفط في العالم ولديه من الخبرات الوطنية العالية ما يفوق باقي دول المنطقة في مجال الصناعة النفطية، نراه اليوم مستورداً للمشتقات النفطية ولديه عجز فادح في تلك المشتقات. ويتوفر في العراق مقومات نفطية هائلة، ورغم ذلك يستمر العراق باستيراد المشتقات النفطية، ولديه مخزونات كبيرة من النفط الخام المستخرجة، وغير المصدرة، فتأمين الاحتياجات من المشتقات النفطية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لم يحظ بالاهتمام الكافي، رغم جولات التراخيص والعقود النفطية التي رفعت مستويات الانتاج بشكل كبير ولكنها زادت المشكلة تعقيدا.

ان الواقع المرير والتخبط الذي تشهده التجارة النفطية في العراق لا يفوقه إلا الواقع الاجتماعي والاقتصادي والمعاشي، وتدني كافة الخدمات الإنسانية من ماء وكهرباء ومشتقات نفطية ودواء ومستشفيات وغيرها.

والنفط كسلعة ليست مقدرة بأهميتها، بمعنى ان النفط هي السلعة الأهم على الكرة الأرضية وتعمل الدول التي لها مصالح في حصولها عليه بأسعار متدنية مستخدمة بذلك اعلاما يبخس هذه السلعة ثمنها ويجعلها سلعة عادية، وهذا ما لا يجب ان يكون في تقرير توجهات العراق النفطية. فالطريق الصحيح ان يعمل العراق على الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية بالعمل على تعزيز المصافي وتعزيز البنية التحتية للقطاع النفطي والتفتيش عن الشركات التي تحقق مصالح العراق والطريقة الأمثل في ابرام العقود معها فضلا عن وجود ٢٦ شركة وطنية تشكل هيكلية القطاع النفطي العراقي وهي القادرة على النهوض بهذه الثروة الوطنية العظيمة.

الكلمات المفتاحية: العراق، النفط، جولات التراخيص، العقود النفطية.

Abstract

That Iraq was one of the first oil producing countries in the world and has more national experiences than the rest of the region in the field of oil industry، we see today as an importer of oil derivatives and has a deficit in these derivatives . Iraq has a large oil reserves، but Iraq continues to import oil derivatives، and has large stocks of crude oil extracted، and non-exporting، securing the needs

ISSN: 2075 - 2024

of oil derivatives and achieving self-sufficiency has not received sufficient attention، despite rounds of licenses and oil contracts، which raised production levels significantly, but it has complicated the problem.The bitter reality that the oil trade in Iraq is witnessing is not only surpassed by the social، economic and subsistence situation، but also by the decrease in all humanitarian services such as water، electricity، oil products، medicine، hospitals and others.

Oil as a commodity is not valued in its importance، meaning that oil is the most important commodity on the planet and countries that have interests in obtaining it at low prices، using the flag of this commodity reduces the price and makes it a normal commodity، and this should not be in the report of Iraq's oil trends. The right way that Iraq works on self-sufficiency of oil derivatives by working to strengthen the refineries and strengthen the infrastructure of the oil sector and the search for companies that achieve the interests of Iraq and the best way to conclude contracts with them، as well as the presence of 26 national companies form the structure of the Iraqi oil sector is able to promote this wealth Great patriotism.

Keywords: Iraq, oil, licensing rounds, oil contracts.

المقدمة

يثير وضع العراق اليوم، بين مجموعة الدول النفطية، مفارقة مضحكة ومبكية في نفس الوقت، فرغم ما يمتلكه هذا البلد من احتياطيات نفطية ضخمة، أخفق حتى الآن، في إدارة قطاع انتاج النفط الخام للوصول بطاقته الإنتاجية إلى مستوى يعادل إمكانية الاحتياطيات. كما أن وضع الصناعة النفطية ليس بأقل مأساوية، فهل نصدق أن بلداً كان من أوائل البلدان المنتجة للنفط في العالم ولديه من الخبرات الوطنية العالية ما يفوق باقي دول المنطقة في مجال الصناعة النفطية، نراه اليوم مستورداً للمشتقات النفطية ولديه عجز فادح في تلك المشتقات. فنتيجة للعمليات الإرهابية والاضطراب الأمني الذي حدث بعد سقوط النظام السابق، توقفت المصافي النفطية عن العمل بكامل طاقتها او بنصف طاقتها أحياناً، وأدى ذلك الى نشوء حالة من العجز شبه الكامل للإمدادات النفطية من المشتقات، مما اضطر الحكومة الى الاعتماد على استيراد تلك المشتقات من دول الجوار. أن تلك الظروف لا يمكن مواجهتها إلا بوجود حكومة قوية تملك رؤية اقتصادية واضحة عن مستقبل القطاع النفطي في العراق.

ISSN: 2075 - 2024

إن الدول التي تمر بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية يضرب فيها الفساد بقوة طالما إن الأولوية تكون دومًا لموضوع الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، لان هذه المرحلة تترك فراغات إدارية وقانونية ودستورية تساعد على إضعاف وتعطل الآليات الخاصة بمكافحة الفساد كما يوفر تحكم الدولة ولا سيما النخب السياسية على الموارد الاقتصادية فرصًا لحصول تجاوزات غير مشروعة يتم استغلالها لصالح النفع الشخصي، اما في الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية المستقرة فان نسب الفساد تكون منخفضة لأنها تكون قادرة على تحقيق الفصل بين السلطات(التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتمتلك الآليات الفاعلة في كشف الفساد والحد منه طالما إن هناك إمكانية للوصول الى المسؤولين وتوجيه النقد إليهم مقابل خضوع سلوكهم الى المراقبة.

إن النفط ليس موضوع مشاريع وعقود مع شركات فقط بل هو من صلب السياسة الإقتصادية برمتها بل القضية الوطنية والكيان الوطني العراقي.

الكلام عن النفط لا يقتصر على الأداء الفني للقطاع، لكن الموضوع هو أن السياسة النفطية ليست مسؤولية وزارة النفط بل مسؤولية الجميع، أما الوزارة فعليها التطبيق العملي. ولا داعي للخلط بين نقد جولات التراخيص وعدم تقدير جهود وظروف العاملين في القطاع النفطي .إن تقييم الأداء في القطاع قضية منفصلة تحتاج تضافر الجهود حول أوضاع الحقول والمشاريع وعسى أن يحاول أن يقنعنا أن تحسنا فعليا قد حصل بما يستدعي تقييمه الجديد الذي يختلف كليا عن السابق.

إن قرار الدخول بمعظم الحقول العملاقة مرة واحدة، وقرار تسليم حقول الشركات الوطنية لإدارة مشتركة أصبحت المبادرة فيها للشركات الأجنبية هو ما يثير الحفيظة وإن أردنا أن نخوض ببعض التفاصيل، فعلينا أن نسأل لماذا لم تطرح أهم وأكبر الحقول لتراخيص مشروطة بقيام الشركات باستثمارات حقيقية في التكرير والصناعات ذات العلاقة، ولماذا نتذكر الآن فقط حاجتنا لهذا النوع من الاستثمار ونسعى لتطوير ما تبقى من الحقول العملاقة كي نستدرج شركة أجنبية لعمل استثماري مطلوب، أو نتذكر مناطق أو حقول حدودية بحاجة إلى تطوير للحفاظ على حقوق العراق من التسرب للدول المجاورة.

ISSN: 2075 - 2024

أهمية البحث:

نظرا لكون المقومات النفطية في العراق تعُّد غاية في الاهمية كونها الثروة الوطنية الأولى ويهدف استغلالها بالشكل الصحيح والامثل الى تحقيق الاحتياجات الوطنية في مجال الطاقة، فضلا عن تحقيق إيرادات حقيقية تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويأتي هذا البحث ليعرض المقومات النفطية العراقية، والتوجهات القانونية لتجارة النفط العراقية.

مشكلة البحث

ان الاثر الاساس الذي يتركه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي، يجعلنا نطرح العلاقة بين مقومات العراق النفطية والتصور العراقي لهذا القطاع، فرأينا استثمارات هائلة في قطاع النفط، ويتوفر في العراق مقومات نفطية هائلة، ورغم ذلك يستمر العراق باستيراد المشتقات النفطية، ولديه مخزونات كبيرة من النفط الخام المستخرجة، وغير المصدرة، فضلا" عن الدمار الذي لحق بمقومات النفط العراقي جراء الحروب والظروف الأمنية، فتأمين الاحتياجات من المشتقات النفطية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لم يحظ بالاهتمام الكافي، رغم جولات التراخيص والعقود النفطية التي رفعت مستويات الانتاج بشكل كبير، فضلا" عن ضعف طاقات البلد التصديرية. فالمشكلة تعرض كالاتي:

هناك مقومات نفطية كبيرة الا انها لا تستغل في تحقيق الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن استيراد المشتقات النفطية.

المشكلة الثانية ان العراق ينتج الآن أكثر من (٥) ملايين برميل يوميا بموجب جولة التراخيص ولكن المشكلة هي حجم (التصدير) محدود بـ (٣) ملايين برميل يوميا فضلا عن الكلفة المرتفعة لاستيراد المشتقات النفطية لتأمين الاحتياجات الوطنية.

فرضية البحث

لقد انطلقنا من فرضية مفادها الاتي:

ISSN: 2075 - 2024

وجود خلل في العلاقة بين مقومات العراق النفطية وزيادة الانتاج النفطي وزيادة الايرادات المتأتية من تزايد عملية التصدير – وتأمين الاحتياجات من المشتقات النفطية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم اللجوء الى الاستيراد، فمقومات العراق النفطية تمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتزاحم الشركات النفطية على الاستثمار في مقومات النفط العراقي مرتفع، فهل تم التركيز على التنقيب والاستخراج مع اغفال التكرير والتصفية والاستفادة مما يتم استخراجه لمصلحة العراق؟ ام ان مصالح الشركات النفطية في زيادة ربحها وفرض القيود على القطاع النفطي هي التي فازت على حساب المصلحة الوطنية باعتبارنا كبلد نفطي يجب علينا تحقيق الاحتياجات الوطنية والاستفادة من الإيرادات النفطية في رفع مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على مقومات القطاع النفطي العراقي والنهوض به وسبل تطويره من امكاناته في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتجنب الكلفة المرتفعة لاستيراد المشتقات النفطية، فضلا" عن التعرف على العجز في تلبية الطلب المحلي من المنتجات والمشتقات النفطية. فضلا "عن توفير فوائض مالية تعدّ ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق.

I. المبحث الأول
النفط العراقي مقومات وتحديات

ان العراق يمتلك ثروة نفطية كبيرة وكانت شركة النفط الوطنية هي معنية بتجارته، وبعد الحرب على العراق تراجع تصدير النفط وتعرضت منشآت النفط الاستخراجية لعمليات منظمة من أعمال النهب والسلب والحرق، سببت أضراراً كبيرة في حجمها ومدياتها، كما بقيت العديد من منشآت النفط وخطوط الأنابيب غير عاملة لفترة طويلة، كما وأن عمليات التهريب وخاصة للمشتقات النفطية ما زالت مستمرة. فتوجهت الحكومات الى تهميش

شركات النفط الوطنية وعمدت الى الشركات الأجنبية وادخلتها في القطاع النفطي العراقي. وسنعالج في هذا المبحث مقومات النفط العراقي والتحديات التي تواجهه.

I.أ المطلب الأول

مقومات العراق النفطية

بعد أن كان العراق كان يصدر حوالى ١،٤ مليون برميل يومياً من النفط عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع حوالى ٢،٥ مليون برميل يومياَ قبل حرب عام ٢٠٠٣ وبعد أن كان للعراق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية، نجده اليوم مستورداً للمشتقات النفطية بكلفة حوالى ٣ مليارات دولار سنوياً تكفي لإنشاء مصفى كبير في كل سنة [١].

ويمتلك العراق حالياً (٧٣) حقلاً بترولياً لا يستغل منها بشكل كامل سوى (١٥) حقلاً، وعلى الرغم من انخفاض تكلفة إنتاج النفط الخام في العراق لوجود النفط على مقربة من سطح الأرض وكذلك عدم وجود عقبات جيولوجية، إلا ان إنتاج النفط لا زال منخفضاً مقارنةٌ بالاحتياطي الذي يمتلكه العراق[٢].

ويمكن تصور انخفاض حجم الإنتاج إذا ما علمنا بان عدد الآبار النفطية المحفورة لا تتجاوز ١٥٠٠ بئر. في حين يؤكد الخبراء انه بالإمكان ان يصل عدد الآبار في العراق الى ١٠٠ الف بئر، يضاف الى ذلك ان كلفة استكشاف النفط العراقي تعتبر من أدنى التكاليف ليس على مستوى الشرق الأوسط بل على مستوى العالم، حيث تتراوح هذه التكلفة بين ١.٥ و٢ دولار للبرميل وعند مقارنة، عدد الآبار المحفورة مع المساحة التي يتواجد فيها النفط الخام نلاحظ إنها منخفضة حيث يوجد بئر واحد لكل (٢٩) كيلو متر، وهذا يدل على ان احتمالات وجود النفط في التراكيب التي لم تشهد عمليات حفر كبيرة جداً، كما إن

---

(١)عصام الجلبي، قراءة في: *صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية*، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة (مستقبل العراق)، تاريخ ٢٥ – ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥)، ص ٤.

(٢) طاهر عبد الحق، *النفط والاستعمار* (عمان: مكتبة الخيول للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص٢٣.

عمليات الحفر بقيت محصورة بأعمال الحفر العمودي وعدد محدود من الآبار المائلة، في حين لم يتم استخدام الحفر الأفقي مما أدى الى انخفاض إنتاجية البئر مقارنة بالخزين [٣].
وعلى الرغم من انخفاض تكاليف تطوير الإنتاج (تكاليف تطوير الآبار ومنشآت الإنتاج) والتي لا تتجاوز دولارا واحداً للبرميل، إلا انه لا زالت عمليات التطوير تسير ببطئ بسبب غياب الإدارة والمعالجة الصحيحة للمشاكل.

أما طاقات التكرير للمصافي فإنها لا زالت منخفضة ودون المستوى المطلوب على الرغم من ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية، ويرجع السبب في ذلك الى عدم توفر الآلات والمكائن الحديثة، فالآلات والمكائن المستخدمة في أهم المصافي العراقية كمصفى البصرة ومصفى الدورة ومصفى بيجي تعاني من التقادم إضافة الى تعرضها الى أعمال نهب وسلب وحرق بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، كما ان الأعمال الإرهابية التي طالت الأنابيب التي تنقل النفط الخام الى المصافي قد أدت الى انخفاض كميات النفط المجهزة الى المصافي وبالتالي انخفاض كمية إنتاج المشتقات النفطية(٤).
ويرى بعض خبراء النفط ان المصافي العراقية تعمل حالياً بطاقة إنتاجية تتراوح بين ٥٠-٧٥ %، مما أدى الى حدوث نقص في عرض المنتجات النفطية مقارنة بالطلب عليها الأمر الذي أدى الى استيراد تلك المنتجات من الدول المجاورة بتكاليف عالية بلغت (٢٢) مليون دولار شهرياً، كما ان تقادم الآلات والمكائن المستخدمة في عمليات التكرير أدت الى انخفاض الكميات المستخلصة من المنتجات النفطية من النفط الخام (٥).

---

(٣) محمد العقاد، *النفط العراقي بين الواقع والطموح* (بيروت: مكتبة العلم للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص٦٢.
(٤)علي كمال الغندور، *النفط والحرب على العراق* (عمان: دار المسيرة للنشر، ٢٠٠٧)، ص٥٤.
(٥) د. عصام الجلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

ISSN: 2075 - 2024

ونجحت شركات النفط الوطنية في تطوير انتاج النفط العراقي من ٢.٠٣٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٧ الى ٢.٣٢٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٩ وبزيادة اجمالية قدرها ٢٩٠ الف برميل يوميا(٦).

I.ب المطلب الثاني

توزيع الحقول النفطية على المحافظات العراقية

إذا تتبعنا خريطة توزيع الحا٧قول النفطية على المحافظات العراقية، وكميات إنتاجها، نجد أن محافظة البصرة جنوبي العراق تمتلك أكبر ثروة نفطية فيه، وتتميز بكثرة المعطيات، وسعة الخبرات بكل أشكالها من موارد طبيعية وبشرية. وعلى الرغم مما أصاب البصرة من خراب ودمار وسوء إدارة وإهمال طيلة العقود الأربعة الماضية الا أنها ما زالت تحمل صفة أرض السواد التي تكتنز بطون أراضيها أغنى الثروات الهيدروكربونية والمعدنية، وربما الأعلى في المعمورة، ذلك أنها تحتضن ١٥ حقلاً، منها ١٠ منتجة، و٥ ما زالت تنتظر التطوير والإنتاج. وهذه الحقول تحتوي في صخورها على احتياطي نفطي يقدر بأكثر من ٦٥ مليار برميل، أي نحو ٥٩% من إجمالي الاحتياطي النفطي في العراق. وتضم البصرة أكبر الحقول النفطية وتنتج وفقاً للإحصائيات الرسمية نحو ٨٠% من النفط العراقي المصدر إلى الخارج، ومن الممكن ان تكون حاضنة لجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية. وفي محافظة ميسان جنوبي العراق يوجد ١١ حقلاً منها ٣ منتجة و٨ غير منتجة، وتحوي ما مجموعه ٨.٥ مليارات برميل من الاحتياطي النفطي. وتحتوي حقول محافظة كركوك، على ٦ حقول، منها ٤ منتجة و٢ غير منتجة، وكلها تنتظر التطوير، مقدّراً الاحتياطي النفطي الموجود فيها بحوالي ١٣.٥ مليار برميل، منه ١٢.٣٥ مليار برميل في الحقول الحالية المنتجة والباقي في الحقول الجديدة غير المطورة. وهذا

(٦) نبيل جعفر عبد الرضا، التراخيص النفطية: قيود جديدة على الاقتصاد العراقي، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٤، ص٣.

٧

ISSN: 2075 - 2024

يعني أن الاحتياطي النفطي في كركوك يمثل حوالي ١٢% من مجموع الاحتياطي النفطي العراقي.

وصعوداً إلى العاصمة بغداد، فأنها تحتوي على حقل واحد مكتشف حتى الآن، وهو "حقل شرق بغداد" ويقع في محافظتي بغداد وصلاح الدين وقد يمتد جنوباً داخل محافظة واسط، و ينتج الآن ٢٠ ألف برميل يومياً (٨).

وبينت دراسة بعنوان (الحسابات المالية للشركات للفترة ٢٠١١-٢٠١٥) (٩) ، معلومات مهمة عن النفط العراقي، ومنها:-

الانتاج الكلي من الحقول= ٤،٦٦٩،٨٩٨،١٥٢ مليار برميل؟

الانتاج الاساس = ٢،٣٤٨،٤٣٧،٧٢٦ مليار برميل (الانتاج قبل الجولات محسوباً منها هبوط الانتاج سنوياً ٥%).

الزيادة في الانتاج (فوق الانتاج الاساس)= ٢،٣٢١،٤٦٠،٤٢٦ مليار برميل.

العوائد المالية للإنتاج الكلي = ٣٩٥،٥٤٩،٩٠٢،٢٨١ مليار دولار.

المدفوع للشركات (الكلف البترولية والاضافية)= ٤٦،٠٣٩،٢١٤،٦١٨ مليار دولار.

ربحية الشركات المقاولة = ٢،٢٥٧،٢٧١،٥٠٧ مليار دولار.

الضريبة المدفوعة للخزينة = ١،٢١٣،٥٦٧،٢٦٨ مليار دولار.

العائد المالي الاجمالي الصافي للدولة = ٣٤٨،٣٥٦،٤٨٨،٨٥٥ مليار دولار.

ووصفت هذه الدراسة العقود النفطية على مدى السنين بالجيدة، مثل الاستثمارات بالأسعار الطبيعية للنفط. وان جميع المنشآت والابار والاحتياطات النفطية هي ملك العراق عندما تنتهي هذه العقود. واشار الى ان العقود قد تبدو مكلفة عندما تحتسب على مدى الايام والشهور خصوصاً عند انخفاض اسعار النفط، ولكنها أطلقت نهضة كبيرة في القطاع

(٨) تقرير الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات، تاريخ ٢٥ يناير، ٢٠١٧ ، تاريخ الدخول: ٢٠١٨/٢/١٢، على الرابط: http://iraqireport.com/archives/1487

(٩) دراسة د.عادل عبد المهدي، وزير نفط سابق.

النفطي من حيث الكميات والموارد والمستقبل، وكشفت ايضاً عن بعض الثغرات الاقتصادية والبنيوية والاجرائية وفي انماط العمل التي يجب التعاون مع مجلس النواب والوزارات والشركات لتصحيح مساراتها (١٠).

ا. جـ المطلب الثالث

احتياطي النفط العراقي

يمتلك العراق احتياطاً نفطياً مؤكداً قوامه (١١٥) مليار برميل وهو ما يشكل نسبة ١٠ % من الاحتياطي النفطي العالمي ويأتي بذلك بالمرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية، ويتوقع الخبراء ان يتفوق الاحتياطي النفطي في العراق على الاحتياطي النفطي في دول الخليج الأخرى إذا ما تم إكمال عمليات البحث والتنقيب في الأراضي التي لم تلق مسحاً جيولوجياً، فكثير من قطاعات الصحراء الغربية لم ترسم لها خرائط بتروجيولوجية دقيقة، ويتوقع ان يتواجد فيها كميات كبيرة من النفط الخام. حيث تشير التقديرات الأولية الى احتمال وجود (٢٠٠) مليار برميل نصفها يمكن ان تكون احتياطياً مؤكدا[١١].

1. يضم العراق أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، ويبلغ أربعة أضعاف الاحتياطي النفطي الأميركي.
2. يبلغ حجم احتياطي النفط العراقي المؤكد نحو ١١٢ مليار برميل، فيما يبلغ احتياطي الغاز المعلن وفقاً لبيانات لوزارة النفط العراقية نحو ١٢٦ تريليون قدم مكعب.
3. يقدر الاحتياطي النفطي غير المؤكد بحدود ٣٦٠ مليار برميل، اذ ان نسبة ٨٠% من نفط العراق ما تزال غير مؤكدة، ولذلك ويبلغ احتياط النفط العراقي حوالي ١٠.٧% من إجمالي الاحتياطي العالمي.
4. يمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة، لذلك فان تكاليف إنتاجه تعد الأقل في العالم إذ تتراوح بين ٠.٩٥ و١.٩ دولار للبرميل الواحد، مقارنة بتكلفة إنتاج البرميل في بحر الشمال التي تصل إلى عشرة دولارات.
5. يوجد في العراق جميع أنواع النفط من خفيف ومتوسط وثقيل.

---

(١٠) تقرير الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات، مصدر سبق ذكره.

(١١) منى الغواري، *فوبيا النفط* (بيروت: دار الوحدة للنشر، ٢٠٠٨)، ص٥٠.

6 . يوصف العنصر البشري العامل في قطاع النفط العراقي بأنه من أفضل العناصر كفاءة في الشرق الأوسط [١٢].

هبط إنتاج النفط العراقي بعد ٢٠٠٣ ، ثم ارتفع في سنة ٢٠٠٤ إلى حدود ٢.٣ مليون برميل يوميا، غير أن الإنتاج بلغ في فبراير/شباط ٢٠٠٧، حوالي ١.٥٤ مليون برميل يوميا.

وأظهرت بيانات رسمية [١٣] أن العراق أنتج ٤.٧ مليون برميل يوميا في٢٠١٦، ولكن قطاع النفط يعاني منذ ١٩٨٠، غياب عمليات الصيانة والادامة، حيث توجد منشآت ومعدات يزيد عمرها على عشرين عاما، بالإضافة الى تعرضه لعمليات التخريب للسلب والنهب، التي دمرت الأنابيب. وعلى الرغم من توفر الإمكانات المالية الكبيرة لنشاط الاستثمار الا أن ما تحقق خلال العقود الأخيرة لا يرتقي الى درجات الطموح، وعليه يتطلب وبشكل مؤكد اجراء مراجعة شاملة تستند الى معايير علمية ونهج واضح لقوانين وأنظمة جديدة مع التركيز على إدخال تغييرات جذرية وجوهرية في هيكلة القطاع وتصحيح مسارات عمله.

كما يتطلب الاستثمار التركيز على قطاع الطاقة وتنمية الثروة النفطية والغازية في العراق ووضع خطط علمية واضحة في مساهمة الاستثمارات الأجنبية، ذات الخبرة في تحسين وتطوير منظومات الطاقة الكهربائية، واعتماد برنامج لاستحداث الطاقة المتجددة في بعض المجالات الخدمية والمنزلية ثم توسيع استخداماتها.

ويعد العراق واحداً من أكثر البلدان النفطية تضرراً بهبوط أسعار النفط، وادى انخفاض أسعار النفط الخام الى مستويات متدنية، الى التخوف ليس في أوساط القائمين على ادارة شؤون الدولة بل شمل قطاعات وشرائح واسعة من المجتمع العراقي. ويواجه اليوم العراق تحديات كبيرة، وخاصة في القطاع النفطي ، وتعود لأسباب عدة منها وجود خزينة خاوية وحروب شرسة باهظة التكاليف يضاف لها فساد مستشر على كل الأصعدة يضعف

(١٢) تقرير الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات، مصدر سبق ذكره.
(١٣) بيانات رسمية صادرة عن وزارة النفط العراقية، ٢٠١٦.

ISSN: 2075 - 2024

امكانات ومقومات الاقتصاد الأساسية. وهناك عامل مهم ومؤثر في الاقتصاد العراقي يتمثل في التضخم العالي في كلف الاستخراج والانتاج والتشغيل وتصاعد حصص الربحية لعمليات النفط المرتبطة بشركات النفط في عقد وجولات التراخيص. وللمحافظة على الثروة النفطية العراقية شدد وزير النفط على محاربة الفساد والاصلاح واسناد المناصب بعيدا عن المحصصات والفئوية، ورفع شعار الاصلاح ومكافحة الفساد والفئوية. ودعا "الى حل الخلاف النفطي بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية" مؤكدا انه "لا توجد صعوبة في ذلك ولا يوجد شيء اسمه مستحيل". ويصدر إقليم كوردستان نحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا بشكل مستقل عن بغداد فيما ينتج العراق نحو ٤.٧ مليون برميل من النفط الخام يوميا معظمه من المنطقة الجنوبية، كما أعلنت شركة "نفط الجنوب" المملوكة للدولة، التي اشارت الى وجود ١٣ مصفاة بحاجة إلى التطوير لزيادة إنتاج المشتقات النفطية.

وشدد وزير النفط العراقي (لعيبي) على وضع خطة لتعزيز قطاع النفط في البلاد، تتضمن زيادة معدلات التصدير النفطي والغازي إلى جانب تعظيم تخزينهما، وزيادة معدلات الإنتاج النفطي والغازي ورفع القدرة التصديرية، وتعظيم الاحتياطي الوطني من النفط والغاز، ما يؤدي بالنتيجة الى أن يأخذ العراق مكانته المؤثرة التي يستحقها في منظمة أوبك والمحافل الدولية. [١٤]

واوضح وزير النفط، ان خطط الوزارة المستقبلية هي استثمار الغاز بالطريقة المثلى، مبينا وجود كميات كبيرة من الغاز ينتج مع استخراج النفط دون استثمار. واكد ان" الوزارة ستدخل عهدا جديدا من العمل على كل المستويات وان عام ٢٠١٧ ستكون فيه مشاريع كبيرة في قطاع النفط والغاز، داعيا شركة شل الى الاستمرار في عملها وتطويره من خلال زيادة الانتاج واستثمار الغاز والدخول في نشاطات الطاقة الكهربائية في البلاد". واضاف

(١٤)جبار علي حسين اللعيبي، جولات التراخيص النفطية مراجعة ، الأخطاء ومقترحات لتعديل العقود، شبكة الاقتصاديين العرب، تاريخ ٩ آذار عام ٢٠١٦. موقع وزارة النفط العراقية على الانترنت.

ISSN: 2075 - 2024

ان(وزارة النفط تتطلع الى تقوية وتطوير العلاقة مع شركة شل للنهوض بقطاع النفط في العراق، ما ينعكس ايجابا على قطاع النفط والغاز). وفتح افاق جديدة للتوسع في عملية التسويق العالمية عبر شركة سومو بالاستفادة من الخبرة الكبيرة التي تمتلكها شركة شل في هذا المجال، والاهتمام بأعداد الكوادر العلمية وتأهيلها. وكان عقد اجتماعاً في محافظة البصرة مع مسؤولي الشركات النفطية الوطنية، تمت فيه مناقشة الخطط والبرامج للسنوات ٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠ لقطاعات الاستخراج والتصفية والحفر وصناعة الغاز والتوزيع والتعليم المهني النفطي والتدريب. وشدد على ان الوزارة تضع الخطط الطموحة من اجل الارتقاء بالبنى التحتية وتنشيط قطاع الاستثمار في عملية التنمية والتطوير بهدف الاستثمار الامثل للثروة النفطية وتنمية وتطوير القطاع النفطي ، مؤكدا ان الوزارة وبفضل جهود العاملين في القطاع النفطي العراقي نجحت في تحقيق زيادات غير مسبوقة في الانتاج والتصدير وفِي تلبية احتياجات ، وبذل الجهود الاستثنائية في تلبية احتياجات العوائل النازحة والمواطنين في المناطق المحررة[١٥].

I.د المطلب الرابع

تحديات بناء الصناعات النفطية

1. **القطاع الوطني الخاص للخدمات النفطية:**

القطاع الوطني الخاص هو العمود الفقري لأي عملية تطوير، فمسودة القانون لم تعطي هذا القطاع حقه، ولما كان من مسؤولية الدولة تنمية هذا القطاع ومنحه امتيازات ومحفزات مالية وتعاقدية. وبدون هذا القطاع في العراق ستكون كلف التطوير تزيد على أربعة أو خمسة أضعاف الكلف الطبيعية، لأن عقود الخدمة التي تحتاجها أي عملية تكرير سوف تكون مع شركات أجنبية، في حين نريد لهذا القطاع أن يكون عراقيا للتخلص من الاعتماد على التبعية الأجنبية في الصناعة النفطية. وهذه الشركات هي التي تمنح "عقود الخدمة" وهي تغطي جميع

(١٥) تقرير الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات، مصدر سبق ذكره.

ISSN: 2075 - 2024

التخصصات التي يحتاجها أي عمل هندسي أو إداري أو مالي، وما عمليات التطوير إلا مجموعة من الأعمال التخصصية المختلفة تفضي في النهاية إلى تطوير كامل بأفضل الطرق وأعلى كفاءة وأقل تكلفة [١٦] .

2 . **مسألة التناقض مع الدستور بما يخص الملكية العامة للنفط:** هذه النقطة من أكثر النقاط مثارا للجدل بين المؤيدين والمعارضين لقانون النفط والغاز العراقي، حيث يرى المعارضون للقانون، إنه يعمق الشقاق والعداء بين مكونات الشعب العراقي، لأن مواضيع كالفدرالية وإعطاء أدوار ذات أهمية للأقاليم والمحافظات كمواضيع مازالت بعيدة عن الثقافة السائدة، وهذا ما يزيد من تعقيد الحالة التي هي أصلا معقدة، حيث يمكن مع مرور الزمن وبشكل تدريجي إدخال المفاهيم الجديدة للعراق الجديد في الصناعة النفطية التي تكتسي بحساسية شديدة من الناحية السياسية في العراق. طالما أن الدستور العراقي ينص على أن النفط ملك الشعب العراقي، لذا يتوجب قيام جهة مركزية واحدة بوضع السياسات النفطية وإبرام الاتفاقات ومتابعة العقود الموقعة وتطوير الحقول وإدارة الاحتياطيات، أي جهة فنية واحدة قادرة على ضمان مصلحة العراقيين أينما كانوا، وهي مواصفات لا تتوافر إلا في شركة النفط الوطنية أو وزارة النفط الفدرالية، يمكن أن تنفذ هذه المهام بالتعاون مع الإقليم أو المحافظة، لكن تبقى اليد العليا بيد الوزارة او المجلس الاتحادي للنفط والغاز وأن تكون وزارة سيادية بالكامل. ففي جميع الأنظمة الفدرالية في العالم ما عدا أمريكا، النفط يدار مركزيا ويساهم الإقليم بإدارة العمليات الإنتاجية مع المركز الذي يكون له الكلمة العليا، حيث يكون التعاقد بيد المركز حصريا أيضا، هذا فضلا عن أن إعطاء الأقاليم أو المحافظات صلاحية التفاوض والتعاقد مع الأطراف الأجانب وإرسالها إلى المجلس الاتحادي الأعلى، يقلّل من قوة الجانب العراقي

([١٦]) وقائع ندوة مناقشة مسودة مشروع قانون النفط العراقي المنعقدة في عمان /الأردن بتاريخ/ ١٧ شباط٢٠٠٧، صحيفة الغد العدد الصادر في ٢١/ ٢ / ٢٠٠٧ .

ISSN: 2075 - 2024

التفاوضية، ويثير المشاكل بين بعض المحافظات التي تمتد عبرها الحقول النفطية والغازية. [١٧]

هناك عائقا دستوريا (ما لم يعدل) بوجه القانون الفيدرالي للنفط وللقانون الاقليمي للنفط على ضوء ما جاء بمواد الدستور العراقي. وكلمة النهائية لموضوع النفط هو للمحافظات والاقاليم المادة (١١٥). وكيف يمكن ان تدار الدولة اقتصاديا والكلمة النهائية لثروتها التي تخص الاجيال الحالية والمستقبلية بيد الاقاليم والمحافظات، اضافة لذلك فان الكلمة النهائية لسياسات التنمية والتخطيط العامة هي ايضا بيد الاقاليم والمحافظات اذ ليست من الامور الحصرية بيد الحكومة المركزية".

أولا: عقود المشاركة او التنقيب والانتاج والتطوير: منح عقود مشاركة بالإنتاج أو التطوير والإنتاج لاستخراج النفط لفترة زمنية محدودة، ٢٥ أو ٢٠ عام، ليس كتأجير أرض بعقد لمدة مماثلة، حيث في نهاية العقد، سوف تعود الأرض لصاحبها كما هي، لكن الحقل النفطي يعود وقد استنفذ ما فيه من احتياطيات.

ثانيا: لا نحتاج إلى مستثمر أجنبي لإدارة الصناعة الاستخراجية: الحقول التي عهد بها القانون لشركة النفط الوطنية يمكنها إنتاج ما بين ستة إلى سبعة ملايين برميل يوميا.

ثالثا: الضغوط الخارجية والداخلية للقبول بمبدأ عقود المشاركة او التنقيب والانتاج: إذا كان العراق مجبرا على قبول عقود المشاركة بالإنتاج او التنقيب والانتاج والتطوير بأشكالها المتعددة، ولأسباب مختلفة.

I.هـ المطلب الخامس

أمور أخرى متفرقة ذات أهمية كبيرة:

ملكية المنشأة في حال إنهاء أو انتهاء العقد، حيث يعيدها لمالك الترخيص، في حين أن كلف التطوير تكون قد دفعها العراق من خلال نفط التكلفة، أي الفترة الأولى من الإنتاج وليس لشركة النفط الوطنية ميزة على المستثمر الأجنبي في التنافس.

([١٧]). حمزة الجواهري، ملخص مداخلات الحضور في ندوة دبي حول قانون النفط والغاز شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٣.

ISSN: 2075 - 2024

1. **الاستثمارات والاستكشافات ودور الشركات الاجنبية:** لا نحتاج الى عقود الاكتشافات والانتاج والتطوير لكثرة الاختلافات حولها، فالاكتشافات كثيرة، فهي حقول مكتشفة وغير منتجة.
2. **تعطى الصلاحية للسلطة المركزية-الاتحادية** انشاء صندوق واحد مشترك لكل العراق وتعمل هذه السلطة بالتعاون مع الشركات الاجنبية والاقاليم والمحافظات.
3. **صيغ العقود:** ان جوهر قانون النفط هو صيغه العقود حيث هناك ثلاثة جوانب: جانب سياسي وجانب فني وقانوني، وجانب دستوري، أي يحدده الدستور.
4. **الصناعات التحويلية (صناعات المصافي):** هناك حاجة قائمة لإصدار قانون خاص بالقطاع التحويلي والخدمي لغرض معالجة الاختناقات الحالية والمستمرة التي يعاني منها عموم الشعب، إضافة إلى فرص النهوض بالقطاع وما يترتب عنه من مردود اقتصادي كبير.
5. **انتاج الغاز:** يخسر العراق لكل مليون برميل نفط مستخرج غاز مصاحب ما تعادل قيمته ١٨٠ الف برميل نفط يحرق يوميا، ولا بد من ايجاد معامل مطورة للاستفادة من الغاز المصاحب (والذي يحرق) وكميته تعادل ٣٦٠ ألف برميل من أصل انتاج النفط فضروري التعجيل للاستفادة من الغاز المصاحب.
6. **يمثل التمويل أحد أهم عناصر السياسات التنموية** غير ان التمويل ما لم يصاحبه سياسات لإجراء تعديلات في النظم والمؤسسات والاخذ بالسياسات المناسبة في الجوانب الاقتصادية والقانونية والمعلومات والبيانات فأنه يصبح ضعيف الجدوى.
7. **مفهوم السيادة الوطنية:** إن السيادة الوطنية تعني أن هناك قوانين وأجهزة تنفيذية وأجهزة تشريعية وقضاء، وما يهمنا هنا هو منظومة القوانين التي تنظم الاستثمار في البلد بحيث لا يمكن أن يسيء للوطن بشيء . فالقوانين المطلوبة لذلك كثيرة والتشريعات الدستورية التي تتعلق بهذا الأمر أيضا كثيرة، إذ لا بد أن يكون هناك تشريع دستوري بهذا الشأن وقانون يحمي ملكية النفط العراقي ويعيدها إلى مالكها الحقيقي وهو الشعب العراقي، ويحميها من الهدر وأن يتم إنتاج النفط وفق أرقى المعايير الهندسية باستعمال التكنولوجيا الأكثر تطورا، والتي يجب تجديدها مع تطور التكنولوجيا. فاذا كان العراق خاليا من كل هذه القوانين ويسمح بدخول الاستثمار، فهذا يعني إن البلد سوف يكون مستباحا بالكامل من قبل طرفا قويا في أي نزاع وفي ظل منظومة قوانين تتحكم بحركته على الأرض، فما بالك بعدم وجود هذه المنظومة من القوانين بالكامل[١٨].

II. المبحث الثاني

استثمارات النفط والعقود وجولات التراخيص في العراق

(١٨). د. عبد الهادي الحساني، قانون النفط والغاز بين النظرية والواقع، تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢.

ISSN: 2075 - 2024

II.أ المطلب الأول

الاستثمار في النفط

بعد إسقاط النظام عام ٢٠٠٣ نشرت مراكز البحث الأمريكية تقارير تنادي بإيقاف سيطرة الدولة على الثروات النفطية العراقية ودعوة شركات النفط الأجنبية لغرض استثمار تلك الثروة استثمارا مباشرا بحجة فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في تطوير الصناعة النفطية في العراق، كما ان شركات النفط الأجنبية بما تملكه من تقدم تكنولوجي قادرة على زيادة إنتاج النفط العراقي وبالتالي زيادة عوائده النفطية التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي. وتبيّن أن شركات النفط الأجنبية وفقاً للاستثمار الأجنبي المباشر لا تستطيع العمل في جميع الظروف وخصوصاً ان التاريخ السياسي العراقي يشهد صراعات مستمرة حول السلطة وعلى الرغم من ان الحكومة العراقية قد اتفقت مع تلك الشركات على أساس عقود المشاركة كمحاولة منها لجذب تلك الشركات، فان استخدام أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستثمار الثروة النفطية في العراق يمكن ان يؤدي الى تفتيت شركات النفط الوطنية (شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب) بالإضافة الى شركة حفر الآبار وشركة المشاريع النفطية وشركة الاستكشاف والتي طالما اعتمدت عليها صناعة النفط العراقية وخصوصاً في فترة العقوبات الاقتصادية [١٩].

كما قد يؤدي أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر الى تسريح الكوادر النفطية العراقية من فنيين واداريين وعمال بسبب اعتماد شركات النفط الأجنبية على كوادرها النفطية فقط، ويمكن للحكومة العراقية الاستفادة من شركات النفط الأجنبية من خلال تدريب الكوادر النفطية وكذلك شراء الآلات والمكائن ذات التقنيات العالية دون المساس بالثروة النفطية وربط الاقتصاد العراقي بعجلة شركات النفط الأجنبية. فضلا عن أن الاستثمار المشترك

([١٩])جريج ميوتيت، عقود مشاركة الانتاج:خصخصة النفط تحت مسمى اخر؟،بحث مقدم لمؤتمر الاتحاد العام لعاملي قطاع النفط في البصرة في ٢٦ أيار ٢٠٠٥ ،ص ٥.

حيث تقوم هذه الاستثمارات على أساس إقامة شراكة ما بين الدول المنتجة ومؤسساتها الوطنية مع الشركات الأجنبية في الكشف عن النفط واستغلاله استغلالاً مشتركاً، ويكون هنا للدولة صفتين هي صفة مانح العقد وصفة الشريك في المشروع. هو الحالة المثلى للوضع في العراق باعتبارها مسك العصا من الوسط، إذ ليس من المسوّغ إعطاء الامتيازات النفطية للشركات الأجنبية في الوقت الحاضر وماله من انعكاسات سلبية من حيث تحكّم تلك الشركات بعصب الاقتصاد العراقي وما إلى ذلك من تدخلات سياسية تزيد من حدة مشاكل السياسية النفطية، كذلك فإن جانب الحقيقة يحتّم علينا القول بأن الإمكانات الوطنية غير قادرة في الوقت الحاضر او على المدى القريب أو المتوسط في زيادة الإنتاج النفطي الذي نحن في أمس الحاجة له في الوقت الحاضر، وعليه فإنّ الاستثمار المشترك يعد خيارا وسط لا يطلق العنان إلى الشركات الأجنبية ولا يستغني عنها في نفس الوقت، بمعنى الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية مع إشراك المؤسسات الوطنية، وهذا له مزايا كثيرة من حيث الاشتراك في الكثير من القرارات الانتاجية والتسويقية فضلاً عن زيادة الطاقة الإنتاجية إلى مستويات الطموح[٢٠].

II.ب المطلب الثاني

العقود النفطية وجولات التراخيص

نظرا لأهمية عقود التطوير الشامل لحقول النفط في العراق المعروفة بعقود التراخيص للاقتصاد العراقي وقطاع النفط في البلد فقد اصبحت مادة سياسية واعلامية يتناولها السياسيون والخطباء لأغراضهم واهدافهم الخاصة دون التعرف الجاد على اطارها القانوني واسسها الاقتصادية وجوانبها النفطية المهنية. وتمثل عقود تطوير حقول النفط في العراق معلما نفطيا واقتصاديا مهما للعراق والعالم وصناعة النفط نتيجة لطبيعة العقود

(٢٠)صناعة النفط العراقية تشهد طفرة جديدة، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، صناعة النفط العراقية تشهد طفرة جديدة، صحيفة الواشنطن بوست/بن فان هيوفلين/ ٩ أيار/ مايو ٢٠١٢، ص ٣-٥.

ISSN: 2075 - 2024

وحجم الاحتياطي النفطي المتعاقد ومستوى الانتاج المستهدف وتنوع المشاركة العالمية في عملية التطوير حيث تعتبر جميع هذه العناصر غير مسبوقة منذ نشوء صناعة النفط الحديثة منتصف القرن التاسع عشر الى جانب ما يقدمه النفط العراقي الجديد من دعم لأمن الطاقة على الكرة الارضية للعقود القادمة من القرن الواحد والعشرين. وتستند عملية التطوير على قيام الطرفين بوضع اهداف الانتاج وخطط التطوير وبرامج العمل واقرار الكلف والميزانيات قبل المباشرة بخطوات التنفيذ ويقوم المقاول بتمويل كافة المشتريات والمقاولات والرواتب وجوانب الصرف الاخرى على ان يحصل على اجر ثابت عن كل برميل نفط اضافي على خط الشروع وتدفع مستحقات المقاول عن التمويل والاجور من الايرادات التي تتحقق عن بيع النفط الاضافي وبنسبة لا تتجاوز ال ٥٠ % من هذه الإيرادات [٢١].

II.ج- المطلب الثالث

أنواع العقود النفطية واهم ملامحها

أولا: عقود الامتياز:

١. للشركة صاحبة الامتياز حق الامتلاك واستكشاف وتطوير الثروات الهيدروكربونية في منطقة محددة.
٢. أنهاء عقود طويلة الامد ربما تصل الى مئة سنة.
٣. تدفع بموجبها الشركة صاحبة الامتياز ضريبة دخل وضريبة ملكية Royalty
٤. تتحمل الشركة صاحبة الامتياز كافة النفقات والمخاطر الناجمة عن فشل الانتاج.
٥. تؤول ملكية الموجودات بعد انتهاء مدة الامتياز الى الدولة المضيفة.

ثانيا: عقود المشاركة في الانتاج :

1. أنهاء عقود مشاركة في الانتاج لمدة محددة تصل الى (٢٠) سنة قابلة للتمديد.
2. جميع المعدات والمنشأة التي يتم تنصيبها في منطقة العقد تكون مملوكة للدولة المضيفة.

([٢١]) عصري موسى، *عقود التراخيص العراقية الحقائق والأرقام* (البصرة: ٢٠١٦)، ص٤.

ISSN: 2075 - 2024

3. تتحمل الشركة العالمية ضريبة دخل على صافي الارباح وهناك ضريبة ملكية من أجمالي العائدات.
4. تبقى الدولة المضيفة هي المالك للثروة الهيدروكربونية ولها حق السيطرة عليها.
5. تتحمل الشركة العالمية النفقات كافة الاستثمارية والتشغيلية في مرحلة العقد وكذلك مخاطر فشل الانتاج.
6. تُخصص نسبة من الانتاج لاسترجاع الكلف النفطية.
7. يُقسّم الانتاج على وفق نسب معينة يُتفق عليها مسبقا بعد استقطاع ضريبة الملكية وضريبة الدخل والكلف النفطية.
8. تدار العمليات النفطية من قبل لجنة مشتركة وبرئاسة الشركة المقاولة (٢٢).
9. أول من أستخدم أتفاق المشاركة بالإنتاج هي اندونيسيا عام ١٩٦٦.

الميزات *:* تتحمل الشركات النفطية المخاطر العملياتية والمالية كافة، اذا أُخلَّ بشروط برنامج العمل في التنقيب أو الاستثمار يمكن للحكومة (اذا كانت صيغة الاتفاق معدة بشكل جيد) ان تلغي أو تنهي الصفقة وتتعاقد مع شركة أخرى، والميزة الاخرى أن الحكومة تستلم الارباح المحتملة دون المشاركة في رأس المال الا اذا رغبت بالمشاركة الصفقة وتتعاقد مع شركة أخرى، والميزة الأخرى إن الحكومة تستلم الارباح المحتملة دون المشاركة في رأس المال الا اذا رغبت بالمشاركة.

المساوىء من زاوية الحكومة : تحتاج الى مفاوض ذي خبرة عالية من النواحي الفنية والقانونية والمالية والتجارية، وغالبا" ما تكون الحكومة أقل خبرة من شركات النفط من الناحية الفنية والتجارية [٢٣].

ثالثا: عقود الخدمة :

1. أنها عقود محددة بمدة معينة قد تصل الى (٢٠) سنة قابلة للتمديد.
2. الحكومة تحتفظ بملكيتها للثروات الهيدروكاربونية والسيطرة على العمليات النفطية.

([٢٢])المهندس مضر منعم السباهي، واخرون، *دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق* (المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي: كانون الاول/٢٠١٢)، المشروع ممول من قبل منظمة Inter news مصدر سبق ذكره، مصدر سابق، دليل صناعة النفط، ص ١٠.

([٢٣])جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات ، تقرير الشفافية السادس ، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٣٥.

3 .الشركة المقاولة تكون مسؤولة عن توفير الخدمات والتقنيات اللازمة كلفة للتطوير مقابل أجور نقدية ولا تمتلك الشركة المقاولة أية حصص في الثروة الهيدروكاربونية.

4 . لا توجد ضريبة ملكية وتكون أرباح الشركة المتحققة خاضعة لضريبة دخل.

5 .تحدد نسبة من الواردات لاسترداد الكلف النفطية.

6 .تدار العمليات النفطية من قبل لجنة مشتركة برئاسة مالك الثروة (الحكومة).

رابعا: عقود الشراء المسترجع :

1 . وهي عقود أستثمار تُسترجَع فيها أسترجاع رؤوس الاموال للشركات المستثمرة مع هامش ربح بسيط في مدة محددة.

2 . تكون الدولة مالكة للمنطقة ومسؤولة عن إدارة العمليات النفطية بالكامل.

3 . قلة الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار في هذا النوع من العقود [٢٤].

III. المبحث الثالث

تقييم العقود النفطية وجولات التراخيص

لا شك ان الدور الذي لعبته العقود النفطية في القطاع النفطي العراقي كبير جدا وسوف نضع تلك العقود في الميزان لنرى ايجابياتها وسلبياتها.

III.أ المطلب الأول

أيجابيات ومنافع عقود التراخيص

إنَّ تجربة أكثر من عامين لبدء انطلاق جولات التراخيص وعن طريق المتابعة ومراقبة عمليات التطوير أُشَّرت جملة من المنافع والايجابيات التي رافقت وتمخضت عنها أهمها الاتي :

1 . أشراف الوزارة وتأثيرها الايجابي في أدارة الثروة النفطية والسيطرة الكاملة عليها وتوجيهها للمقاولين بتركيز جهودهم في المشاريع الاستثمارية والتي نصيبها هو الاكثر من النفقات.

(٢٤)جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٢٣.

ISSN: 2075 - 2024

2 . تحديث الصناعة النفطية العراقية المتهالكة بتكنولوجيا حديثة وخبرات تتكفل بنقلها الشركات العالمية وقد لوحظ في الآونة الاخيرة وجود تحسن ملحوظ في أداء الملاكات العراقية العاملة بشكل مباشر مع مشغلي الحقول وتحسن جودة الاداء.

3 . وفرت فرصة لامكانية تحديث الشركات الوطنية والمحلية واقتنائها لخبرات وتكنولوجيا متطورة تؤهلها للتنافس مع الشركات العالمية من جهة ودخولها في شراكات وتفاهمات مع شركات عالمية من جهة أخرى وهو ما حصل فعلا" مع شركتي (الحفر العراقية والمشاريع النفطية) وهناك محاولات حثيثة في شركة الاستكشافات النفطية ايضا".

4 . تعظيم العائدات النفطية بزيادة معدلات الانتاج.

5 . المساهمة في بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات ورفع مستوى المعيشة.

6 . وفرة عشرات الاف من فرص العمل وبالتالي ساهمت في تقليل معدلات البطالة.

7 . تحفيز القطاعات الاقتصادية.

8 . استغلال حقول الغاز المكتشفة الاخرى على النمو والتطوير بشكل ينسجم مع التطور الهائل الذي ستشهده الصناعة النفطية، وغير المطور مما سيسهم في زيادة انتاج الغاز الطبيعي والحر فضلا" عن استغلال الغاز المصاحب.

9 . تحسن أداء التشكيلات المالية والمحاسبة والتدقيقية في الوزارة وذلك باطلاعها على أحدث الطرق والاساليب في محاسبة النفط ومشاركتها في برامج متطورة وحديثة وضرورة تتويج هذا النشاط بإنجاز خارطة الاجراءات المحاسبية والمالية وبالتنسيق مع الجهات الرقابية.

10 . تطور اداء الجهات التعاقدية وذلك باكتسابها مهارات وخبرات جديدة.

وتنص عقود النفط العراقية على ان جميع النفط في باطن الارض وعلى السطح وجميع المنشآت والمعدات هي ملكية عراقية بالكامل وتتميز هذه العقود بكونها نموذجا جديدا

ISSN: 2075 - 2024

وغير مسبوق من ناحية الاطار القانوني الذي يحكم عملية التعاقد والنموذج الاقتصادي المربح للطرفين بشكل متوازن لكونها عقود خدمة فنية طويلة الامد تقدم للعراق استثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة وخبرات نفطية واسعة مع استمرار سيادته على ثروته النفطية في حين تقدم لشركات التطوير مردود استثماري جيد مع عنصر مجازفة متدني وتصنف العقود في نوع رابح –رابح تختلف أجور الشركات للبرميل الاضافي المنتج لكن المعدل العام لعقود الحقول الستة العملاقة يقع بحدود ١.٦٤ دولار وينخفض الى اقل من نصف هذا الرقم بعد استقطاع ٢٥ % حصة الشريك الوطني ودفع ٣٥ % ضرائب وتدفع الأجور للشركات مع استرداد كلف التطوير والانتاج كل ثلاثة اشهر بعد الوصول الى الاهداف الانتاجية الاولى للمشروع والتي يجب ان تتحقق خلال مدة لا تتجاوز ٣ سنوات من تاريخ تفعيل العقد وقد تم ذلك فعلا وبدأت عملية دفع الكلف والأجور بجزء من النفط الاضافي المنتج ولجميع العقود[٢٥].

III.ب المطلب الثاني

تقييم العقود

ويمكن تقييم العقود النفطية من النواحي الآتية:

أولا: كلفة انتاج برميل النفط في عقود التراخيص العراقية

يتميز النموذج الاقتصادي لعقود التراخيص بكونه ذي طبيعة تراكمية من ناحيتي الصرف المالي والإنتاج النفطي وبالتالي فان الكلفة النهائية لانتاج البرميل الواحد تساوي مجموع المصروفات خلال مدة العقد مقسوما على عدد البراميل المنتجة في نفس الفترة ، وتتشكل كلف الانتاج من ثلاثة مكونات:

1. كلف التطوير الرأسمالية وتشمل حفر الآبار وبناء منشآت ومرافق الإنتاج.
2. مصاريف الانتاج التشغيلية وتتضمن الرواتب والاجور والتجهيزات السلعية والمستلزمات الخدمية.
3. أجور الخدمة لشركات التطوير محسوبة لكل برميل منتج فوق خط الشروع. [٢٦]

([٢٥])محمد أحمد الدوري، *مباديء أقتصاد البترول* (بغداد: مطبعة الارشاد، دون تاريخ)، ص١٥٠.

([٢٦]). عصري موسى، *عقود التراخيص العراقية الحقائق والأرقام*(البصرة: ٢٠١٦)، ص٤-٨.

ISSN: 2075 - 2024

ثانيا: منظومات الخزن والنقل والتصدير

تحدد حجم العمل في عقود التراخيص ضمن حدود الحقول النفطية في حين ابقيت منظومات نقل وخزن وتصدير النفط ضمن مسؤولية الجانب العراقي بشكل كامل لتمكين العراق من السيطرة الكاملة للتصرف بالانتاج النفطي سواء من ناحية التصدير او الاستهلاك المحلي وحددت في كل عقد نقاط لتسليم النفط المنتج من الشركات الى الجانب العراقي وقد تضمنت العقود امكانية اقتراض العراق اموالا من الشركات لبناء هذه المنظومات عند تعذر توفير التمويل من الحكومة ونجح العراق في بناء منشآت تصدير جديدة في عمق الخليج العربي بعد سنتين من انطلاق عقود التراخيص على الارض حيث تم مد انبوبين بحريين ونصب اربعة منصات تصدير عائمة بعد مسح وتنظيف منطقة المياه الاقليمية العراقية من المتفجرات والالغام البحرية والغوارق وقد كانت هذه الانجازات كبيرة بامتياز ولم ينفذ الجانب العراقي توسيع مستودعات خزن النفط وبناء انابيب النقل الارضية بنفس المستوى والوتيرة التي تحققت في بناء منشآت التصدير البحرية وقد ادى ذلك الى حدوث اختناقات في عمليات تصريف النفط المنتج تسببت في تخفيض معدلات الانتاج في حقول التراخيص وقيام الجانب العراقي بدفع أجور الانتاج عن الكميات المخفضة دون الاستفادة منها اضافة الى خسارة مبالغ كبيرة عن عدم تصدير هذه الكميات [٢٧]، وفي عام ٢٠١٥ تمكنت وزارة النفط من تحقيق بعض النجاح في توسيع طاقات الخزن ومعالجة الاختناقات في منظومات الضخ وقد اثمرت هذه الجهود في زيادة الانتاج ورفع معدلات التصدير وتحسين مواصفات النفط المصدر خاصة بعد نجاح شركة تسويق النفط بإدخال صنف جديد من النفط العراقي الى الأسواق العالمية في شهر حزيران باسم

([٢٧]). عصري موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(بصرة ثقيل) والذي ساعد كثيرا في الحفاظ على المواصفات التسويقية لخام (بصرة خفيف) [٢٨].

ثالثا: الانجازات الرئيسة لعقود التراخيص العراقية في السنوات ٢٠١١ ـ ٢٠١٥

1 . جريان اكثر من ٢ مليون برميل من النفط العراقي الجديد من حقول جنوب العراق الى اسواق العالم كل يوم.

2 . ارتفاع مستوى التصدير الى اكثر من ٣ مليون برميل باليوم من موانئ البصرة النفطية لأول مرة في تاريخ العراق.

3 . تحقيق ١٥١ مليار دولار من صافي العوائد المالية وامتلاك ٣٧ مليار من المنشآت النفطية الجديدة اضافة الى دفع كافة مستحقات الشركات من كلف التطوير والإنتاج واجور الربحية.

4 . ارتفاع احتياطات النفط العراقية بنسبة ٣٠ % الى١٥٠ مليار برميل.

5 . صعود العراق الى المرتبة الثانية في الانتاج ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك.

6 . تحقيق صناعة النفط العراقية خطوات واسعة في تطبيق معايير وممارسات صناعة النفط العالمية. [٢٩]

رابعا :الفوائد والايجابيات الاخرى لعقود التراخيص النفطية

1 . حفر مئات الآبار واقامة منشآت نفطية حديثة وبناء انابيب ومستودعات نفط وموانئ تصدير لتحل بدل المنشآت المتقادمة وتستوعب الانتاج النفطي المتصاعد على مدى ٥٠ سنة قادمة.

2 . اقامة مراكز دعم لوجستية وخدمات وتجهيزات وورش ومعامل صيانة ومواد احتياطية بمعايير وأنظمة صناعة النفط العالمية لرفد الصناعة النفطية العراقية بمتطلبات العمل النفطي بشكل دائم من موقع قريب.

3 . تحقيق انجاز بيئي كبير من خلال ازالة ملايين الالغام والمتفجرات من الحقول النفطية والمياه الإقليمية بواسطة احدث معدات المسح والمعالجة.

4 . التحفيز لتأسيس صناعة عراقية بمعايير عالمية لإزالة الألغام والمتفجرات استنادا الى الخبرات المكتسبة بهذا المجال في مشاريع التراخيص.

5 . احالة الاف العقود الثانوية في المقاولات والتجهيزات بقيمة مليارات الدولارات الى شركات عراقية تشغل الاف العراقيين.

([٢٨]) عادل عبد المهدي، تقرير عن جولات التراخيص، ٢٠١٥، ص ٣-١٤؛ عصري موسى، المصدر نفسه، ص ١٥.

([٢٩]) عصري موسى، المصدر نفسه، ص ١٧.

6 . تحفيز الشركات العراقية العاملة في المقاولات والتجهيزات لاعتماد معايير صناعة النفط العالمية والارتقاء بالأداء وتحقيق إنجازات غير مسبوقة في المواصفات وتقليص وقت التنفيذ.

7 . تدريب الاف الكوادر العراقية خارج البلد وانشاء اكاديميات ومراكز تدريبية في الحقول النفطية.

8 . تقديم الدعم والاسناد للجامعات والمعاهد العراقية وتأسيس أليات للتعاون بين هذه المؤسسات والصناعة النفطية.

9 . تقديم خدمات اجتماعية وإنسانية وتنسيق الفعاليات في هذا المجال من خلال لجان مجتمعية شكلتها الحكومات المحلية. [٣٠]

خامسا: النواقص والمعوقات في تنفيذ مشاريع عقود التراخيص للفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥

1 . عدم تحقيق النجاح في توسيع مستودعات خزن النفط بما يوازي النمو في كميات الانتاج وحدوث خسائر كبيرة بالأموال نتيجة تخفيض الانتاج وفقدان تصدير كميات كبيرة من النفط القابل للإنتاج.

2 . حرق كميات هائلة من الغاز المنتج مع النفط لعدم وجود اجراءات جدية لاستثمار الغاز المحروق والذي تقدر قيمته بمليارات الدولارات سنويا اضافة الى التلوث والاضرار بالبيئة المحلية.

3 . تأخر المباشرة في تنفيذ مشروع ماء البحر لأغراض حقن الماء في المكامن النفطية والذي سيؤثر سلبا على تنفيذ المرحلة الثانية من التطوير الشامل لحقول التراخيص كما قد يؤدي الى تضرر بعض المكامن المنتجة.

4 . تقليص موازنات مشاريع التراخيص لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ونتج عن ذلك الغاء فقرات مهمة في خطط زيادة الانتاج وفقدان زخم الاندفاع في العمل على المسارين الرئيسي والثانوي والاتجاه نحو توقف النمو في الانتاج وربما انخفاضه خلال فترة ليست بعيدة في حين لا توجد وسيلة لمواجهة الانخفاض في أسعار النفط سوى زيادة الإنتاج.

5 . تخلف انظمة وأليات العمل النفطي في العراق عن معايير وممارسات صناعة النفط العالمية وتسبب البيروقراطية الادارية بتأخير اتخاذ القرارات وضياع الوقت وحدوث خسائر كبيرة في الإنتاج النفطي والعوائد المالية للبلد. [٣١]

سادسا: عقود التراخيص العراقية نموذجا

([٣٠]). حسين عبد الله، البترول العربي، *دراسة اقتصادية سياسية* (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٠٤ – ١٠٥؛ عصري موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

([٣١]). عصري موسى، *عقود التراخيص العراقية الحقائق والأرقام* (البصرة: دون ناشر، ٢٠١٦)، ص١٩.

ISSN: 2075 - 2024

تمثل عقود التراخيص العراقية نموذجا جديدا في اتفاقات تطوير الحقول النفطية بين الحكومات وشركات النفط الاجنبية وتقدم هذه العقود اقصى درجات المنافع وفي جميع الجوانب لصالح الاقتصاد الوطني وقطاع النفط في العراق وان اي اجراء او محاولة لتحويل هذه العقود الى عقود مشاركة في الانتاج سوف يلحق اضرارا جسيمة بالعراق وصناعته النفطية. كما حققت مشاريع التراخيص في مرحلتها الاولى نجاحات كبيرة وانجازات مميزة في زيادة الانتاج والتصدير وتغذية موازنة الدولة بعوائد مالية ضخمة بالرغم من جسامة التحديات وكثرة المعوقات لكنها اخذت تتعرض مؤخرا الى تقليص الموازنات وحذف او تأجيل اجزاء مهمة من خطط التطوير الشامل والتي سينتج عنها توقف النمو في الانتاج النفطي ثم انخفاض الانتاج والصادرات خلال السنوات القادمة وبالتالي انخفاض العائدات المالية للدولة في حين يفترض بالعراق زيادة انتاج النفط لمواجهة الانخفاض بالأسعار. ويتحتم على الحكومة وبأي وسيلة تراها مناسبة التحرك السريع والمباشرة بتنفيذ مشاريع استثمار الغاز المنتج وايقاف حرقه وكذلك المباشرة ببناء مشروع ماء البحر لأغراض الحقن في المكامن النفطية اضافة الى زيادة وتيرة العمل في مشاريع بناء المستودعات النفطية حيث ان هذه المحاور تمثل الحقوق السيادية والالتزامات التعاقدية للجانب العراقي في عملية التطوير الشامل لحقول النفط في جنوب العراق ويتطلب منحها الاولوية المطلقة كونها مشاريع انتاجية ذات مردود مالي كبير وحيوي لجميع قطاعات الاقتصاد. ورغم ما تقدمه عقود التراخيص من عوائد مالية كبيرة ومنافع أخرى وسيطرة سيادية للعراق فسوف يستمر استخدام موضوع عقود التراخيص لأغراض التناحر السياسي والكسب الانتخابي ويرافق ذلك حدوث ارباك حول هذه العقود لدى شرائح كبيرة من المواطنين وان الاسلوب الانجح لمواجهة ذلك ان تقوم وزارة النفط بتشكيل مكتب خاص بمعلومات التراخيص يتولى

جمع وتدقيق المعلومات والارقام ونشرها مع الايضاحات للمواطنين بشكل دوري وصولا للحقيقة وحفاظا على سمعة وانجازات قطاع النفط في العراق[٣٢].

ان جولات التراخيص التي عقدتها الحكومة المركزية واتفاقيات المشاركة في الانتاج المعقودة من قبل حكومة اقليم كردستان لن تؤدي الى إعادة بناء وتطوير مستقل لصناعات النفط والغاز الوطنية العراقية. على العكس من ذلك، فإن الأمر قد يؤدي إلى تفكيك كل الصناعات الوطنية وإعطاء السيطرة الحقيقية على هذه الصناعات لشركات النفط العالمية للمرة الأولى منذ تأميم النفط في سبعينات القرن الماضي .

وتتوقع أوبك نمو الطلب العالمي في السيناريو المرجعي بحوالي ٨٤،٧ مليون برميل يوميا من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٣٠ عندما يصل الى ١١٣ مليون برميل يومي وقريبا من ذلك توقعت الوكالة الدولية للطاقة نمو الطلب في السيناريو المرجعي الى حوالي١٢٠ مليون برميل يومي . وقد تأثرت هذه التوقعات باحتمال استمرار ارتفاع أسعار النفط الذي يغري بالتحول الى أنواع الوقود الأخرى، ولهذا تتوقع الوكالة تراجع نصيب النفط من موارد الطاقة العالمية الى ٣٨ % عام ٢٠٣٠ [٣٣].

III.جـ المطلب الثالث

العيوب والمآخذ على جولتي التراخيص النفطية

ان جولتي التراخيص النفطية التي نظمتها وزارة النفط في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨، تبين ان الوزارة أهملت الخيارت الأخرى والتي لو اخذ بها لرسمت لصناعة النفط الوطنية أفاقا أكثر اشراقا. لقد وعد وزير النفط بجولة تراخيص ثالثة لاستدراج عروض شركات نفطية جديدة في مناطق أخرى من العراق بينها بغداد وديالى والموصل وكركوك، لكنه صرف

([٣٢]) جبار علي حسين اللعيبي، *جولات التراخيص النفطية مراجعة- الأخطاء ومقترحات لتعديل العقود*، شبكة الاقتصاديين العرب (تاريخ ٩ آذار عام ٢٠١٦)، ص٥؛ عصري موسى، مصدر سابق، ص٢٠.

([33]) OPEC World Oil Outlook 2008,P 32-33.

ISSN: 2075 - 2024

النظر عنها أخيرا، ربما لاقتناعه بأن زيادة انتاج النفط العراقي لما يتجاوز الحصة التي حددتها منظمة الدول المصدرة للنفط للعراق، قد يؤثر سلبا على أسعار النفط في السوق الدولي، وقد يربك العلاقات داخل منظمة أوبك.

ان حقائق كثيرة قد تكون غابت عن المواطن العراقي، بسبب التشويش المتعمد من قبل وسائل اعلام مدفوعة الأجر من قبل شركات النفط الاجنبية، المستفيدة من العقود بالصيغ والغموض والسرية التي أبرمت فيها. والتعتيم والسرية التي فرضت على المحادثات بدء من صياغة العقود، مرورا بحملة استدراج الشركات النفطية وجولات التراخيص، وأخيرا توزيع حقول النفط العراقية على الشركات النفطية الدولية ووضع ثروتنا النفطية للعشرين عاما القادمة تحت هيمنتها الكاملة.

أولا: تتراوح أجرة انتاج البرميل بين ١.٣٩ – ٥.٧ دولارا أمريكيا التي ستستلمها الشركات النفطية عن كل برميل تنتجه، كما أعلن ذلك في وسائل الاعلام على لسان المسؤولين في وزارة النفط، حيث يبدأ استحقاقها لها بعد أن يتجاوز انتاج الحقل الذي تطوره ١٠ % عن مستوى انتاجه الحالي. وبنتيجة هذا الاتفاق فسيكون من الطبيعي أن تسعى الشركات لزيادة انتاجها النفطي لمضاعفة عوائد خدماتها ولاسترجاع تكاليف عمليات تطوير الحقل والانتاج بأقصر فترة زمنية ممكنة. واذا سارت الأمور بهذا الاتجاه من قبل الشركات النفطية، فسيواجه سوق النفط في غضون ستة أو سبعة سنوات كميات من النفط تزيد عن حصة العراق المحددة من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك. واذا ما تجاهل العراق حصته وباشر بضخ المزيد من النفط الى السوق العالمية فستكون النتائج كارثية على العراق والدول المصدرة للنفط جميعها، لأن ذلك سيقود بالتأكيد الى انهيار اسعار النفط والى تناقص موارد الصادرات النفطية. واذا لم تخضع كميات الانتاج لخطة عراقية تراعي هيكلية الحصص الموضوعة والمتفق حولها مع (أوبك) فمن المؤكد أن حربا للأسعار ستنشب بين الدول المصدرة للنفط، وهو ما ترغب وتحث عليه الدول المستهلكة للنفط. لا نعرف ما هي خطة الوزير بعد أربع أو ست سنوات من الآن

ISSN: 2075 - 2024

حيال سعي الشركات النفطية كلها مرة واحدة لزيادة انتاج النفط لتحقيق زيادة في مواردها الناتجة عن الأجور المقطوعة التي تستلمها من الحكومة العراقية مقابل كل برميل نفط. فليس من المعقول أن تعطل الشركات عملياتها الانتاجية لحين اعادة الاستقرار لاسعار النفط، وان تظل تنتظر حتى يوعز اليها المسئولون في وزارة النفط بمباشرة الانتاج، وليس من المعقول أيضا أن يقوم العراق بدفع أجورها عن فترة توقفها عن الانتاج، وإن كنا لا ننفي ذلك لأننا لا نعرف فحوى العقود النفطية التي ما زالت في طي السرية، وفيما اذا تضمنت بالفعل بنودا تفرض مثل هذه التعهدات أو غيرها[٣٤].

ثانيا: قرار وزير النفط بعرض كافة الحقول النفطية للاستثمار الأجنبي بما فيها المطورة يعتبر خطوة إلى الوراء في مجال بناء صناعة النفط الوطنية، ويعتبر خروج لتلك الحقول من الأيدي الوطنية. فالحقول المتخلى عنها تعد الأضخم عراقيا وعالميا باحتياطياتها النفطية تم تسليمها في ظرف ساعات للشركات الأجنبية النفطية متعددة الجنسية. فحقل مجنون ذي الاحتياطي ١٢.٦ مليار برميل الذي ينتج حاليا حوالي ٤٦ ألف برميل في اليوم، وحقل الرميلة ذي الاحتياطي البالغ ١٧.٨ والذي ينتج حاليا حوالي مليون برميل نفط تتم ادارة عمليات الانتاج فيهما بأيدي عراقية ١٠٠ % برغم شحة الموارد وفقر الدعم والتشجيع الحكومي. لقد كان على الوزير أن يبقي الحقول الكبرى المطورة تحت ادارتها العراقية الراهنة، وان يعمل ما بوسعه لتكريس امكانيات وزارته المالية وكادرها لتطوير تلك الحقول، لأنها تشكل وستشكل مستقبلا القاعدة المادية للصناعة النفطية البتروكيماوية العراقية. وكان عليه أن يأخذ بالاعتبار أن العراق يعتمد في دخله اعتمادا كليا على موارد النفط، فيما تتوقف التنمية الاقتصادية على مدى النمو في صادراتنا منه. لكن الوزير لم يفعل ولم يفكر بذلك أصلا، لأنه ببساطة غير متحمس لاستراتيجية نفطية تعتمد على القطاع النفطي العام. وباعتقادنا أن الوزير متأثر، ولا

(٣٤)جبار علي حسين اللعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ٨ ؛عادل عبد المهدي، تقرير عن جولات التراخيص، ٢٠١٥، ص ١٥-٢٢.

ISSN: 2075 - 2024

نقول ملتزم إلى حد بعيد بسياسة صندوق النقد الدولي التي تؤكد على ضرورة خصخصة صناعة استخراج النفط العراقية. ونعتقد أنه لهذا السبب تخلى طواعية عن تلك الحقول واحتياطياتها الضخمة للشركات الأجنبية. ولو اتاح للكادر العراقي التمويل الضروري لتمكن من تطوير الحقلين المذكورين والوصول بانتاجهما الى الحدود التي وعدت الشركات بالوصول اليهما، ولوفرت على الدولة التكاليف الباهظة التي تتحملها الآن بموجب عقود النفط مع الشركات الأجنبية. إن تطوير الحقلين المذكورين لوحدهما ربما يكون كافيا في الظروف الحالية لتمويل كل من نفقات الدولة والتنمية الاقتصادية، تمهيدا لتطوير حقول نفطية أخرى وفق نفس الأسلوب الذاتي الممول جزئيا من قروض أجنبية، أو سندات الخزينة العراقية. فحقل الرميلة لوحده ينتج حاليا بامكاناته المتواضعة تقنيا حوالي المليون برميل، يمكن مضاعفة انتاجه اذا ما جرى تحديثه على اسس تقنية جديدة ومتطورة. ما قام به الوزير يصعب نسيانه وغفرانه، لقد كان تسليم الحقلين وغيرها من الحقول المطورة للشركات الأجنبية وكأنه مكافأة منه لخدمة أدوها، لكنها كانت بالنسبة لنا أشبه بمجزرة بشرية، أطيح خلالها بأغنى وأثمن وأعز حقولنا النفطية[٣٥].

ثالثا: تثار تساؤلات كثيرة حول تفاصيل العقود التي لم يكشف عنها وزير النفط رغم مطالبة منظمات شعبية عراقية ودولية محايدة تعني بعقود النفط، كمنظمة بلاتفورم البريطانية المستقلة، وكل ما نعرفه عنها أنها عقود خدمة لتطوير الحقول النفطية، وإذا كانت بالفعل كذلك فما معنى أن تبقى حقول النفط باحتياطاتها الهائلة رهينة بأيدي الشركة الخادمة لمدة عشرين عاما وربما يزيد عن ذلك؟ إن عقود الخدمة قد تستغرق أشهرا وربما عدة سنوات لا عقودا من السنين، وهي غالبا ما تضطلع بمهمة الحفر وتهيئة الحقل لإنتاج الكمية التي تتوقعها الدراسات الفنية عن طاقة الحقل الانتاجية، وقد تنصرف الخدمة إلى تحديث وتطوير الحقل وصيانة

(٣٥)عادل عبد المهدي، تقرير عن جولات التراخيص، ٢٠١٥، ص ٢٤؛ جبار علي حسين اللعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

ISSN: 2075 - 2024

معداته، أو بناء منظومة نقله إلى مواقع داخلية أو إلى منافذ التصدير. وتستلم الشركة الخادمة أجورها نقدا أو نفطا طبقا للاتفاق المبرم، وتقوم بعده بتسليم الحقل إلى اصحابه وتمضي إلا إذا عجز الكادر العراقي من ادارة عمليات انتاج الحقل، وهذا الاحتمال غير وارد أصلا، لأن الكادر العراقي يدير بالفعل حاليا أكثر الحقول المنتجة بكفاءة عالية ومنذ عقود. أما أن تبقى الشركة مهيمنة على الحقل وتستمر باستلام اجورها سنويا أو شهريا في حين تستطيع وزارة النفط تحويل استحقاقاتها الى حساباتها المصرفية، أو نفطا وفق الاتفاق الى أي ميناء شحن في العالم فأمر في غاية الغرابة، ويحتاج تفسيره الى منجم. كما أن ادعاء الوزير ببقاء الاحتياطيات النفطية بيد الشعب العراقي لا يغير من الواقع المر شيئا، فالاحتياطي النفطي باق بأيدي الشركات طوال مدة العقد الممتدة لعشرين عاما، وهو غير قادر على التصرف به، ونعتقد أن أي وزير آخر لو أراد تغيير صيغ العقود الحالية بسبب تبنيه استراتيجية التطوير الوطني للصناعة النفطية، لواجه اشكالات قانونية ومالية مع الشركات النفطية. أما بقاء الاحتياطي النفطي في حوزة الشركات النفطية فسيحقق لها مكاسب مالية كبيرة طوال العشرين عاما القادمة، باعتباره ثروة جديدة تضيفها إلى أصولها الحالية، وبذلك ترتفع قيمة أسهمها في أسواق المال الدولية أضعافا مضاعفة، فتبدأ بجني الأرباح من وراء ذلك حتى قبل أن تستثمر دولارا واحدا في حقولنا النفطية. وهذا ما يؤكده السيد تود كوزيل المدير التنفيذي لشركة " غلف كيستون " التي تنقب عن النفط في كردستان بالتعاون مع حكومة الاقليم، حيث أدلى لبرنامج " أسواق الشرق الأوسط س. ن. ن عن الاكتشافات التي حققتها شركته في كردستان العراق بالقول: "ما وجدناه هو عبارة عن حلم لكل عامل في قطاع النفط، فهذا النوع من الاكتشافات انتهى منذ مطلع القرن العشرين." وتابع بالقول: "أن نجد في هذه المنطقة المرتفعة كميات مؤكدة تعادل ٢.٥ مليار برميل، مع إمكانية وصولها إلى ما بين ١٠ و١٥ مليار برميل يمثل حدثاً غير مسبوق، وهذا رفع قيمة شركتنا السوقية من ٤٥ مليون جنيه إسترليني إلى أكثر من ٦٠٠ مليون جنيه." وعن كيفية إدارة الشركة للفترة التي ارتفعت خلالها أسهمها بقوة إثر

الإعلان عن الاكتشاف قال كوزيل: (كان علينا الانتباه خلال عمليات الاستخراج، وذلك عبر اعتماد الشفافية وإطلاع السوق على كميات النفط المكتشفة وقطع دابر الشائعات، كما قمنا بتوظيف طرفا ثالثا لتقييم الكميات الموجودة في الحقل كي تكون كل البيانات التي نوفرها للسوق دقيقة وحقيقية)[٣٦].

رابعا: لقد جرت المبالغة بشعور بعيد عن المسؤولية في الحديث عن الزيادة المتوقعة في صادرات العراق النفطية عند تنفيذ العقود المشار اليها، وأشاروا إلى الرقم ١٢ مليون برميل يوميا الذي سيصدره العراق في المستقبل القريب من نفطه الخام. فالوزير يعرف جيدا بأن مثل هذا الهدف غير قابل للتحقيق بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية لقدرات البلد الخدمية والأمنية والادارية والى مدى لا يقل عن عشرة سنوات، هذا اذا ما كثفت الحكومة العراقية من جهودها لتطويرها إلى المستوى الذي تستطيع فيه استيعاب الزيادات في الانتاج المشاراليها. فكل الدلائل تشير إلى أن الانتاج النفطي المتوقع من خلال التنفيذ التدريجي للعقود النفطية لن يتجاوز أربعة ملايين برميل يوميا في غضون ست سنوات، وهذا ما توقعه تقرير شركة اي.اتش.سي كمبريدج أنرجي، وهي شركة تقدم استشارات في قطاع الطاقة، قالت فيه: (من غير المرجح أن تنجح خطط العراق الطموحة لتعزيز انتاج النفط الخام الى ما يصل الى ١٢ مليون برميل يوميا في السنوات القادمة بسبب تحديات كثيرة، سياسية وأمنية وأخرى خاصة بالعمليات والبنية التحتية)، وتتوقع الشركة أن يصل انتاج العراق الى ٤.٣ مليون برميل يوميا في ٢٠١٥، والى ٦.٥ مليون برميل يوميا في ٢٠٢٠، واصفة تلك الارقام بأنها (أرقام نمو كبيرة)[٣٧]. ان الشكوك التي أبداها المتخصصون في بلوغ انتاج النفط ١٢ مليون برميل يوميا لها ما يدعمها

(٣٦) شبكة النبأ المعلوماتية – الخميس ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٩، يذكر أن شركة "غلف كيستون" مملوكة لـ"بترول رأس الخيمة" وذلك منذ عام ٢٠٠٧، في صفقة بلغت قيمتها ٤١٣ مليون دولار، وقد دخلت الشركة السوق العراقية منذ ذلك الحين، وأعلنت قبل أسابيع عن اكتشاف حوض نفطي في كردستان، قبل أن تعود خلال الأيام الماضية لتعلن أن الكميات الموجودة فيه تتراوح بين ١٠ و١٥ مليار برميل.

(٣٧) وكالة رويترز للأنباء ٣١ / ٣ / ٢٠١٠، عن شركة أي. أتش. سي كمبرج أنيرجي ماساتشوسيتس، الولايات المتحدة.

ISSN: 2075 - 2024

في الواقع العراقي.فالعراق يعتبر بلدا منكوبا حتى وان لم يعلن العراق عن ذلك، أو دول التحالف التي احتلت العراق، أو الهيئات الدولية ذات الشأن. فالبنية التحتية العراقية تشكل أهم عقبة أمام زيادة انتاج النفط بسبب تخلفها الشديد، حيث لم تشهد تحديثا منذ عقود. وتأتي في مقدمة ذلك وسائط الخزن والنقل عبر الأنابيب والشاحنات على الطرق البرية، موانئ الشحن والتصدير وناقلات النفط عبر البحار، الطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب ومراكز التدريب والتأهيل والأيدي العاملة الماهرة والكوادر الهندسية والادارية وغيرها. يعتبر توفير هذه الخدمات بالمواصفات العالمية المتعارف عليها من مهام الجانب العراقي. وكما هو معلوم فان العراق يواجه أزمة في جميعها بدون استثناء، نتيجة الخراب الذي خلفته الحروب والاهمال لعقود مضت. وإذا كان العراق قد باشر فعلا في اعادة بناء بعض منشآت بنيته التحتية، فما يزال الطريق طويلا لتحقيق تقدم ملموس فيها. امام هذا الواقع لا نرى أي سبب يجعل الشركات النفطية التي فازت بعقود استثمارات نفطية متحمسة للاسراع بشحن معداتها صوب الحقول النفطية والانتظار هناك حتى تنجز السلطات العراقية ما عليها من واجبات والتزامات. علما أن بعض الشركات تنتظر تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، لترى ما مدى الجدية في احترامها للعقود التي وقعتها الحكومة السابقة، فيما البعض الآخر من الشركات ينتظر صدور قانون النفط والغاز ليكون الأساس القانوني للعقود التي تم التوقيع عليها بين هذه الشركات والحكومة العراقية. في الجزء التالي سنناقش العوائد المالية التي ستحققها شركات النفط من وراء عقودها، وعن دور الشركات النفطية الأمريكية والغربية الكبرى في النفاذ إلى الاحتياطي النفطي العراقي الضخم، وفي تقاسم حقول النفط التي تم توزيعها بينهم خلال جولات التراخيص. دور الشركات الكبرى في النفاذ إلى الاحتياطي النفطي العراقي الضخم.

خامسا: تتحاشى وزارة النفط الافصاح عن الالتزامات المتبادلة بينها وبين الشركات النفطية التي تم الاتفاق حولها في عقود النفط، في حين أن الوزارة ملزمة بعرض الحقيقة للراي العام. فقد أعلن مسؤولون كبارا في وزارة النفط أن شركات النفط ستتقاضى أجورا مقطوعة

ISSN: 2075 - 2024

عن كل برميل نفط منتج خلال مدة العقد، مما دفعنا للاعتقاد بأن ذلك سيتضمن أقساط رأس المال الذي استثمر من قبلها في أعمال تطوير حقول النفط، لكن اعتقادنا ذاك لم يكن في محله. فما كشفه السيد جيمس كوغان في مقاله المنشورعلى الموقع الالكتروني للاشتراكية العالمية كان صاعقا، حيث كشف عن حقيقة مهمة بقيت غائبة عن الرأي العام العراقي. فقد أورد الكاتب في مقاله: (فإلى جانب قيام الحكومة العراقية بتعويض الشركتين عن كلفة تحديث الحقل – بمبلغ قد يرتفع إلى ٥٠ مليار دولار أميركي – سوف يدفع لهما ١.٩ دولار عن كل برميل يتم استخراجه، أو حوالي ١.٥ مليار دولار سنويا) [٣٨] أن بعض الشركات ستتقاضى أكثر من خمسة دولارات عن البرميل المنتج، عندها وبحسب القاعدة التي أحتسب الكاتب على أساسها عوائد بعض الشركات النفطية، فان عوائد شركات أخرى ستكون أكثر من ضعف الرقم في حالة كانت حساباته صحيحة. اعتمادا على تصريح وزير النفط بخصوص عقد ائتلاف لوك أويل الروسية وستات أويل النرويجية، قمنا باجراء حساباتنا الخاصة للتأكد من مدخولات الشركات النفطية. حيث صرح قائلا: (ان لوك اويل ستمتلك نسبة ٢٥،٥٦ % في العقد، فيما تمتلك ستات أويل ٧٥،١٨%، و (شركة نفط الشمال) العراقية نسبة ٢٥% كشريك ثالث. وبذلك ستحصل لوك اويل وستات اويل على ١٥،١ سنتا لكل برميل تنتجانه. ولكن وبعد استقطاع ضريبة عراقية نسبتها ٣٥ % من هذا المبلغ، ومن ثم دفع ٢٥ % منه لشركة نفط الشمال باعتبارها شريكا في العقد، فالدخل المتبقي للشركتين بعد ذلك هو ٥٥ سنتا فقط). من هذا التوزيع ستكون حوالي ٣١ سنتا للشركة الروسية، و٢٤ سنتا لشركة ستات النرويجية عن كل برميل تنتجانه. ولو انتجت الشركتان واحد مليون برميل من النفط في اليوم فستحصل الشركتان على حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا دخلا صافيا، عدا ذلك فانها ستستعيد كل تكاليف تطوير الحقل كاملة. إن الرقم الذي أوردناه يمكن أن يتغير بزيادة الانتاج أو بزياد الأجور عن البرميل، كما

(٣٨)جيمس كوغان- نهب نفط العراق- الموقع الالكتروني للاشتراكية العالمية. ١١ / ٣ /٢٠٠٩، ترجمة نيقولا ناصر.

ISSN: 2075 - 2024

يختلف فيما اذا احتسب قبل اقتطاع الضريبة الحكومية أو بعدها، ويختلف أيضا في حالة عدم وجود شريك عراقي كما هو الحال في عقود أخرى تم ابرامها، وبناء على ذلك فان الأرقام التي أوردها السيد كوغان في مقاله المشار اليه كانت مبالغا فيها كثيرا، لكنها لم تخلو من حقائق مهمة. واذا ما اعتبرنا المبلغ مائتا مليون دولارعوائدا لرأس المال المستثمر (٥٠ مليار دولار) فإن نسبة الربح التي ستحققها الشركتان في العام الواحد هي ٤٠ %، بما يساوي أربعون سنتا عن كل دولار مستثمر.وبما أنها ستستعيد كامل رأس المال، يعني أنها ستحقق أرباحها خلال فترة العقد دون أن تتكلف سنتا واحدا. وأن المكاسب التي ستحصل عليها الشركات النفطية من عقود الخدمة الخادعة هذه هي أفضل بكثير مما ستحققه لو كانت تعاقدت على عقود المشاركة في الانتاج التي رفضها الشعب العراقي. من لم يعرف الحقيقة لا يمكن له أن يتهم وزارة النفط بالكذب والتزييف، وقد أصبحنا الآن أمام نافذة صغيرة نستطيع من خلالها تسليط الضوء على مصداقية عقود الخدمة تلك، وصار بامكاننا أن نعرف من خدم من بالتوقيع عليها، ولنا شهود على ما نقول، بعضهم ممن وقع على تلك العقود. ففي مقال لمراسل صحيفة النيويورك تايمز في بغداد أندرو كريمر، المنشورة ترجمته (في العرب اليوم) بتاريخ ١٣ / ٧ / ٢٠٠٨ حول العقود التي خططت للاعلان عنها وزارة النفط، يقول فيه: (لقد بنيت صفقات من دون عروض على انها عقود خدمات، ذلك ان الشركات ستتلقى اجورها لقاء الاعمال التي تقوم بها، بدلا من منحها تراخيص للعمل في مخزون النفط في باطن الارض. وبهذا لا يتطلب عملها نصا في قانون النفط يضع شروطا بتقديم عروض تنافسية. وتعتبر العقود النفطية الاولى مع الشركات الكبرى عقودا استثنائية بالنسبة لصناعة النفط، فهي تتضمن شرطا يبيح للشركات جني أرباح طائلة بأسعار اليوم). ونقل المراسل عن ليلى نبالي الناطقة باسم شركة شل احدى الشركات التي ضمنت عقدا لتصنيع الغاز المصاحب في البصرة، قبل أن تفوز بعقد استثمار حقل مجنون النفطي العملاق، قولها (هذه ليست عقود خدمات في الحقيقة. فقد

صيغت لتلتف على الازمة التشريعية". وقد أكد متحدث باسم وزارة النفط بقوله: " ان الوزارة اختارت الشركات التي ارتاحت الوزارة للعمل معها، بمقتضى مذكرات التفاهم غير مدفوعة الاجر، وبفضل كفاءتها الفنية العالية، واضاف، (لهذا السبب، حصلت هذه الشركات على الأولوية) [٣٩].

III.د المطلب الرابع

العوامل المؤثرة في اسعار النفط: [٤٠]

تعاظم دور الدول المنتجة (الأُوبك) في السيطرة على انتاج وأسعار النفط وهنالك عوامل كثرة تؤثر في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة النفط الخام عالمياً نوجز الأهم منها فيما يأتي:

أولا: **العرض:** يعتمد العرض من أنواع النفط الاعتيادية في العالم على الإحتياطيات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة المعروفة واكتشاف المزيد من الإحتياطيات النفطية في هذه الدول أو في مناطق أُخرى من العالم وكميات إستخراج النفط من هذه الاحتياطات والطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة وتطورها أيضاً. فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد وزيادة في الطاقات الإنتاجية والتصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط وبالتالي على الأسعار المحددة. ويجدر القول من الناحية الأُخرى بأن صعود أسعار النفط يوفِّر حافزاً إقتصاديّاً لتطوير وإستغلال الحقول النفطية المكلفة نسبيّاً خارج مناطق (الأُوبك) و كما أن (الذُّروة النفطية) التي ينذر الخبراء بوصولها قد لعبت دوراً في تصاعد أسعار النفط مؤخَّراً بالرغم من الحفاظ على إنتاج الأوُبك .

ثانيا: الموقع الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير لأي نوع من النفوط الداخلة إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الإستلام أو الإستهلاك. فكلما قربت منافذ التصدير من نقاط الإستلام كلما كانت أُجور الشحن أقل مما يقلل من السعر. و هذا ما يجعل منافذ

([٣٩])اندرو كريمر، مراسل صحيفة النيويرك تايمز في بغداد، جريدة *العرب اليوم*، تاريخ ١٣ / ٧ /٢٠٠٨.

([٤٠])حمزه الجواهري، "أسعار النفط إلى أين تتجه،" *مجلة الحوار المتمدن الالكترونية*، العدد ٤٨٢٦(٢٠١٥):

ISSN: 2075 - 2024

التصدير في الخليج العربي و البحر الأبيض المتوسط متميِّزةً بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق آسيا وأوروبا.

ثالثا:الطلب إن الطلب و نمطه على النفوط المعروضة و توقعات تطور السوق النفطية يعتبر العامل الأساس في إرتفاع أو أنخفاض الأسعار في العالم. فتوسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية كما هي أو لتوليد الطاقات الأُخرى منها و زيادة وسائط النقل بمختلف أنواعها جوّاً و برّاً و بحراً في العالم كل ذلك يخلق ظمأً شديداً للنفط.

رابعا: طاقات التصفية طاقات التصفية المتاحة وأنماطها وتطورها وتعقيداتها التقنية في الدول المستهلكة الكبرى هي التي تحدد أسعار المنتجات النفطية و بالتالي أسعار النفط الخام و إن كانت العلاقة بينهما غير متوازنة بسبب أنظمة الضرائب المحلية التي تعمل بمعزل عن القيمة الحقيقية للنفط الخام أو بالأحرى فإن أسعار المشتقات النفطية لا تتناسب مع أسعار النفط الخام المصفّى.

خامسا: الخزين: إن الخزين من النفط الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة في أنحاء العالم وتغير مستوياته إزاء الطلب الآني أو المستقبلي يلعب دوراً كبيراً في أسعار أنواع النفوط المخزونة. و قد أثَّر الخزين المرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية بداية أيلول من العام ٢٠٠٦ إلى تراجع سعر النفط بحوالي ١٢ دولاراً عن أقصى ما وصل إليه منذ أوائل العام نفسه.

سادسا: التغيرات الموسمية: التغيرات الموسمية الإعتيادية لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار إلاّ أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر.

سابعا: **البدائل** إقتصاديات مشاريع البدائل المتوفرة أو الممكنة للطاقة النفطية وسياسات ترشيد إستهلاك الطاقة في الدول الصناعية كفيلة بأن تثقل أو تخفف من وطأة أسعار النفط، والعمل على إيجاد البدائل للطاقة بصورة عامة وللنفط بشكل خاص. وما التطورات التقنية الحاصلة في إنتاج النفط من رمال القار والسجيل النفطي إلاّ دليلاً لذلك.

ثامنا: التقنيات التقنيات الحديثة في صناعة النفط الإستخراجية والتحويلية وتقدمها المستمر في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة و تخفيض الكلف وزيادة كفاءة إستخلاص النفط من الحقول و المكامن النفطية تؤدّي إلى التأثير الإيجابي على مجمل الأسعار أيضاً.

تاسعا: السياسات لا شك بأن لسياسات الحكومات المنتجة والمستهلكة للنفط واستراتيجيّاتها دوراً مهماً في صياغة أسعار النفط. وإن الدول الفاعلة في التأثير القوي على الأسعار هي

الدول المنتجة والدول المستهلكة الكبرى إضافة إلى سياسات الشركات النفطية الكبرى التي لا زالت تسيطر على الجزء الأكبر من تجارة النفط العالمية.

عاشرا: الاقتصاد تطور الإقتصاد العالمي والوضع المالي الدولي يشكلان عاملين مؤثرين على أسعار الطاقة عامة وأسعار النفط خاصة. فالإنتعاش و الركود الإقتصاديين اللذان يتواليان في العالم بسبب الأوضاع العامة دوليّاً والخاصة بالدول المستهلكة الكبرى يؤديان إلى إرتفاع أو إنخفاض في الأسعار.

احدى عشر: البيئة التأثيرات البيئية لصناعة النفط وإستخداماته ومستويات تلك التأثيرات على البشر في بيئته الجوية والبرية والبحرية تؤدّي إلى تحديدات في مواقع وأنماط العمليات النفطية مما يؤثر على الكلف وبالتالي على الأسعار.

III.هـ المطلب الخامس

العوامل المؤثرة في تجارة النفط الدولية: [٤١]

أولا: الأزمات السياسية والعسكرية: إذ يرتفع سعر برميل النفط مع التوترات السياسية والأحداث العسكرية، نتيجة زيادة الطلب على هذه الطاقة تخوفًا من انقطاع إمداداتها (أحداث الخليج العربي).

ثانيا: ظهور منتجين جدد على الساحة النفطية ودخولهم السوق العالمية (دول بحر قزوين).

ثالثا: الظروف الاقتصادية العالمية: ففي حالة الركود الاقتصادي ينخفض الطلب على النفط، ويزداد الطلب مع ازدياد معدلات النمو الاقتصادي (الهند والصين).

رابعا: الظروف المناخية في الدول المستوردة: ففي عام ١٩٩٨ انخفض الطلب على النفط بسبب الشتاء المعتدل الذي سيطر على أميركا الشمالية.

خامسا: العناصر الفاعلة في تجارة النفط منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبيك) والسياسات التي تعتمدها الدول المستهلكة ضد أوبيك (٤٢)

III.و المطلب السادس

الآثار الإيجابية

تترك عائدات النفط آثارها الإيجابية والمباشرة على مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وأهم هذه الآثار: [٤٣]

([٤١])محمد سلمان حسن، نحو سياسة نفطية تقدمية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣٦٨-٣٦٩ ايلول ٢٠١٤.

([٤٢]) ربيع علي رمضان، تجارة النفط: الانتاج، الاستهلاك، الأهمية، تاريخ ١ تشرين الثاني عام ٢٠١٣، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٨/٢/١٥، على الرابط:
http://tofoula-mourahaka.blogspot.com/2013/11/blog-post_2222.html

([٤٣])ربيع علي رمضان، المصدر نفسه.

ISSN: 2075 - 2024

I.أ.١. ارتفاع معدلات الدخل القومي والفردي.
I.أ.٢. تمويل ميزانية الدول المنتجة.
I.أ.٣. إنشاء وتحسين البنى التحتية (طرق، جسور، مطارات...).
I.أ.٤. تطوير ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية (مدارس، مستشفيات، هاتف...).
I.أ.٥. إقامة مجمعات صناعية (مصافي التكرير، مصانع، معامل كهربائية...).
I.أ.٦. تمويل مشاريع التنمية الزراعية (سدود، مشاريع ري، دعم الزراعة...).
I.أ.٧. تأمين العمل لآلاف العمّال وجذب اليد العاملة الأجنبية).
I.أ.٨. السماح باستثمارات خارجية (مصرفية، صناعية...).
I.أ.٩. تقوية المركز السياسي (تقديم القروض والمساعدات المالية للدول الأخرى).

النتائج والمقترحات

في ختام هذا البحث توصلنا الى بعض النتائج والتي على ضوئها نطرح بعض المقترحات.

أولا: النتائج

1. إن مقومات النفط في العراق (انتاج، تكرير، تصدير، صناعة،..) تعاني منذ فترة ليست بقصيرة من عدم الإهتمام بالإدارة الحديثة المتطورة سواء على المستوى الفني التقني أو الإداري الصرف وإن القاعدة البشرية المؤهلة فيها يتناقص بشكل مستمر نوعيّاً رغم تزايد العدد.
2. إن إمكانية توفير الكادر النفطي المؤهل في العراق كبيرة وكفيلة بإعادة الصناعة النفطية العراقية إلى المسار الصحيح.
3. أن العامل الأول المتعلق بحجم الإحتياطي النفطي هو الأساس في تحديد الدور الذي سيلعبه العراق في تجارة النفط الدولية.

ISSN: 2075 - 2024

4 . ان النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير النقاش في ميدان السياسة اكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل اكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية.

5 . كمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة.

6 . النفط مادة غير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة. ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط وإنما تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض هذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة ومن ينظر إلى تسعيرة النفط اليوم على انه خاضع للعرض والطلب وميكانيكية السوق يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه.

7 . ان ضخ الثروة الوحيدة لشعوب الأقطار المصدرة للنفط ومنها العراق ، هي بلاد وشعوب ، تسير على طريق التطور والنمو ، يعني في محصلته النهائية الضغط على المصادر الاقتصادية الرئيسة لهذه الدول وتعريضها لمخاطر الوصول إلى المستقبل القادم وهي خالية الوفاض من المصدر النفطي ، وأصولها المالية متآكلة، مع معاناة من زيادة في السكان ومن مشكلات بيئية مختلفة.

8 . ان شركات النفط العالمية ومن خلفها دول كبرى تعمل في العراق وتدير الوضع فيه، امنيا وسياسيا، واقتصاديا، وتحاول القيام بتدمير القطاع النفطي الوطني، والعمل على رسم خريطة جديدة للقطاع النفطي العراقي.

ثانيا: التوصيات

1 .ان النفط ثروة وطنية ولا يجوز نهائيا تسليمها الى الشركات الأجنبية.

2. ان مقومات القطاع النفطي العراقي الوطنية تمكنه من تحقيق التطور المنشود في هذا القطاع وان كان ينقصه المعدات الحديثة والكادر التشغيلي لكنه قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي للعراق اذا وجدت الإرادة السياسية لذلك.

3. اعتماد توجه وطني في القطاع النفطي وعدم تسليمه الى شركات لا تهتم الا بمصلحتها وتشكل عبئا على السياسات العراقية.

4. ان التوجه المحموم نحو الشركات النفطية المستثمرة في مجال الإنتاج اثبت فشله، وآثاره على الاقتصاد العراقي كانت كارثية وفيه هدر كبير من ثروتنا النفطية.

ان النفط كسلعة ليست مقدرة بأهميتها، بمعنى ان النفط هي السلعة الأهم على الكرة الأرضية وتعمل الدول التي لها مصالح في حصولها عليه بأسعار متدنية مستخدمة بذلك اعلاما يبخس هذه السلعة ثمنها ويجعلها سلعة عادية، وهذا ما لا يجب ان يكون في تقرير توجهات العراق النفطية. فالطريق الصحيح ان يعمل العراق على الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية والعمل على تعزيز المصافي وتعزيز البنية التحتية للقطاع النفطي والتفتيش على الشركات التي تحقق مصالح العراق والطريقة الأمثل في ابرام العقود معها فضلا عن وجود ٢٦ شركة وطنية تشكل هيكلية القطاع النفطي العراقي.

المصادر

١. OPEC World Oil Outlook 2008، P 32-33
٢. ترجمة: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠٦
٣. جبار علي حسين اللعيبي. *جولات التراخيص النفطية مراجعة- الأخطاء ومقترحات لتعديل العقود*. شبكة الاقتصاديين العرب: ٢٠١٦.
٤. جريج ميوتيت، "عقود مشاركة الانتاج-خصخصة النفط تحت مسمى اخر،" *مؤتمر الاتحاد العام لعاملي قطاع النفط في البصرة* (٢٠٠٥).
٥. جور دون جونسون ومجيد الهيتي. *لعنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد*.
٦. حسن لطيف كاظم. *النفط والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي*. دون مكان نشر: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧.
٧. حمزة الجواهري. ملخص مداخلات الحضور في ندوة دبي حول قانون النفط والغاز .شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٣.

٨. حمزه الجواهري. "أسعار النفط– إلى أين تتجه." *مجلة الحوار المتمدن الالكترونية*. العدد ٤٨٢٦. (٢٠١٥).
٩. الشيخ قادر عبد الوهاب .*العوامل المؤثرة في اسعار النفط ودور العراق المستقبلي في تجارة النفط* . العراق: شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٦.
١٠. صناعة النفط العراقية تشهد طفرة جديدة، ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، صناعة النفط العراقية تشهد طفرة جديدة، صحيفة الواشنطن بوست/بن فان هيوفلين/ ٩ أيار/ مايو ٢٠١٢.
١١. طاهر عبد الحق. *النفط والاستعمار*. عمان: مكتبة الخيول للطباعة والنشر، ٢٠٠٧.
١٢. عبد الهادي الحساني، قانون النفط والغاز بين النظرية والواقع، تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢.
١٣. عصام الجلبي. *قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية*، ندوة مستقبل العراق، بيروت: ٢٠٠٥.
١٤. عصري موسى، *عقود التراخيص العراقية الحقائق والأرقام*. البصرة: ٢٠١٦.
١٥. علي كمال الغندور. *النفط والحرب على العراق*. عمان: دار المسيرة للنشر، ٢٠٠٧.
١٦. مايكل روس،ت.محمد هيثم النشواتي، *نقمة النفط*. كيف تُشكل الثروة النفطية تنكية الأمم. منتدى العلاقات العربية والدولية : مكتبة مؤمن قريش،طبعة اولى، عام ٢٠١٤.
١٧. محمد أحمد الدوري، *مباديء أقتصاد البترول*. بغداد: مطبعة الارشاد، د.ت.
١٨. محمد العقاد. *النفط العراقي بين الواقع والطموح*. بيروت: مكتبة العلم للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.
١٩. محمد سلمان حسن. "نحو سياسة نفطية تقدمية." *مجلة الثقافة الجديدة*. العدد ٣٦٨-٣٦٩. (٢٠١٤).
٢٠. من وقائع ندوة مناقشة مسودة مشروع قانون النفط العراقي المنعقدة في عمان /الأردن بتاريخ/ ١٧ شباط٢٠٠٧، صحيفة الغد العدد الصادر في ٢١/ ٢ / ٢٠٠٧ .
٢١. منى الغواري. *فوبيا النفط. بيروت*: دار الوحدة للنشر، ٢٠٠٨.
- الدستور العراقي الدائم
- قانون رقم (٩) لعام ٢٠٠٦ قانون استيراد وبيع المشتقات النفطية
- قرار رقم (٢٨) عام ٢٠٠٧ :قانون النفط والغاز لإقليم كوردستان– العراق
- وزارة النفط ، مكتب المفتش العام، مصطلحات العقود.
- تعليمات رقم (١) لعام ٢٠١٣ تسهيل تنفيذ احكام قانون استيراد وبيع المشتقات النفطية.
- شبكة النبأ المعلوماتية – الخميس ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٩.
- وكالة رويترز للأنباء ٣١ / ٣ / ٢٠١٠، عن شركة أي. أتش. سي كمبرج أنيرجي ماساتشوسيتس، الولايات المتحدة.
- جيمس كوغان– نهب نفط العراق– الموقع الالكتروني للاشتراكية العالمية. ١١ / ٣ /٢٠٠٩، ترجمة نيقولا ناصر.
- اندرو كريمر، مراسل صحيفة النيويرك تايمز في بغداد، *جريدة العرب اليوم* ، ٢٠٠٨.
- عادل عبد المهدي، تقرير عن جولات التراخيص، ٢٠١٥.
- OPEC World Oil Outlook 2008